



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

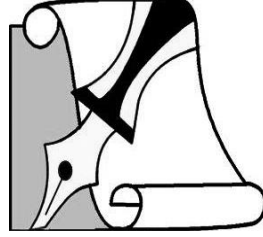
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المشهد العام:

تكشّف المشهد الفلسطيني خلال الأيام الماضية عن عدّة قضايا، حيث أسفر اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح عن توجّهات الرئيس عباس عن توريث محمود العالول نائب رئيس حركة فتح، وحديثه الذي فهم منه أنه قد لا يكون خلال الفترة القادمة على رأس العمل الفلسطيني. وتلا اجتماع المجلس الثوري اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي قرّرت خلال اجتماعها الأخير في رام الله عقد المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٨، من بين جملة من القرارات حيث أكّدت اللجنة التنفيذية على استمرار تنفيذ اتفاق انهاء الانقسام، والتركيز على تمكين الحكومة، وبسط السلطة للقيام بمسؤولياتها كاملة، دعم رؤية رئيس السلطة عباس للسلام كما طرحها أمام مجلس الامن الدولي يوم ٢٠/٢/٢٠١٨، كموقف فلسطيني ثابت.

وجددت اللجنة التنفيذية رفضها لقرارات الرئيس الأميركي ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، وأكدت إصرارها طلب إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام، كما اعتمدت رؤية الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام بمظلة دولية، وشددت على رفض الحلول الانتقالية والمرحلية، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وإسقاط ملف القدس، واللاجئين والحدود وغيرها، تحت أي مسمّى بما في ذلك ما يروّج له كصفقة القرن، وغيرها من الطروحات الهادفة لتغيير مرجعيّات عملية "السلام" من الالتفاف على القانون الدولي والشرعية الدولية. كما قرّرت التنفيذية الاستمرار في تفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة واستمرار العمل من أجل توفير الحماية الدولية. وتقرّر تقديم الاحالة للمحكمة الجنائية الدوليّة بشكلٍ فوري وتكليف مفوضية شؤون المفاوضات والخارجية بإعداد ملف الانضمام للوكالات المتخصصة.

وقررت استمرار تنفيذ اتفاق انهاء الانقسام وإنجاز المصالحة والتركيز على تمكين الحكومة، وقرّرت الطلب من الحكومة وضع تصوّرها لتحديد العلاقات مع سلطة الاحتلال (اسرائيل) أمنياً، واقتصادياً، بما يشمل المقترحات المتعلقة بالانفكاك من التبعية الاقتصادية، وتقديمها للجنة التنفيذية بما لا يتجاوز شهر نيسان أبريل، وذلك بهدف تمكين دولة فلسطين على ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة بعدوان حزيران ١٩٦٧. هذا في وقتٍ تسرّبت فيه أنباء عن نيّة الإدارة الأمريكية، عرض خطتها للسلام أو ما يُعرف إعلامياً بـ "صفقة القرن"، في إطار مؤتمر دولي، يُعقد في إحدى العواصم العربية. ورجّحت مصادر دبلوماسية فرنسية، والتي كشفت عن بعض الملامح الكبرى لخطة السلام الأمريكية، أن تكون مصر هي الدولة التي يعلن منها

عن الخطة، وأن كيان العدو سيشارك في المؤتمر الدولي، وأن واشنطن وعواصم أخرى يمكن أن تعترف بدولة فلسطين، كما لا تستبعد أن تقبل القدس الشرقية عاصمة لها، شرط أن تكون القدس القديمة تحت "ولاية دولية"، وبالنسبة لملف اللاجئين، فإن خطة جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات، تنصّ على بقائهم حيث هم مع تقديم تعويضات لهم، لكن ذلك يعني تخلي الفلسطينيين عن حق العودة، كما تنصّ الخطة على قيام دولة فلسطينية "محدودة السيادة" و"منزوعة السلاح" لا تتطابق مع حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بحيث سيبقى غور الأردن تحت سيطرة الكيان الصهيوني كما أن المستوطنات الكبرى ستبقى مكانها مقابل نقل بعض المستوطنات الصغيرة.

وتتضمن الخطة أن يبقى أمن الضفة الخارجي تحت مسؤولية الإحتلال، أما أمن غزة فيتولاه الجانب المصري، لافتةً إلى أن المشكلة التي لم تنصّ الخطة على تصوّر حلّ لها (حتى تاريخه) تتمثل في المستوطنات البعيدة عن حدود الضفة الفاصلة عن كيان الإحتلال، وحول كيفية توفير الحماية الأمنية لها، وأنه في المقابل ستعطى السلطة الفلسطينية صلاحيات أمنية وإدارية إضافية في المنطقتين A وB، كما أن واشنطن تخطط لجمع ٤٠ مليار دولار "ليس لشراء قبولها وإنما للمساعدة على بناء الدولة والمؤسسات الفلسطينية". وقد لاقت هذه الخطة رفضاً فلسطينياً واسعاً، وكانت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، قد توقفت في نيسان عام ٢٠١٤، بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان، وتتصلها من حلّ الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وتراجعها عن الإفراج عن معتقلين من السجون الإسرائيلية.

وتشهد الساحة الفلسطينية حراكاً نشطاً للتصدي لخطط الإحتلال "الإسرائيلي" المتسارعة، وآخرها تمرير الكنيست مشروع قانون سحب هوية المقدسيين بذريعة "خيانة الأمانة للدولة"، وسلسلة من القوانين الأخرى، حيث تُعد الحكومة في رام الله لمقاواة الإحتلال في حال اقتطاع أموال من عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية في سياق ضغوط لوقف دفع رواتب الأسرى وأسر الشهداء ومخصّصاتهم. وكانت هذه المسألة محور بحث بين رئيس حكومة العدو والرئيس دونالد ترامب في واشنطن أخيراً، وكان الكنيست قد صادقت على مشروع قانون يقضي بإقتطاع ما يعادل قيمة رواتب ذوي الشهداء والأسرى ومخصّصاتهم، من عائدات الضرائب الفلسطينية.

وكشفت مصادر فلسطينية تفاصيل استراتيجية جديدة طرحتها حركة حماس على الفصائل الوطنية والإسلامية، وتتضمن خمسة محاور، أولها "التصدي لصفقة القرن" الأميركية من خلال "موقف موحد" يجمع القوى والفعاليات والفصائل، المحور الثاني يتمثل بـ "تنفيذ اتفاقات المصالحة"، المحور الثالث يتناول "معادلة بناء القوة والمقاومة حتى تحرير فلسطين"، خصوصاً بعد "فشل" عملية السلام في تحقيق أي نتائج، المحور

الرابع يقوم على "بناء علاقات سياسية منفتحة" مع الدول العربية والإسلامية لبناء شبكة أمان عربية - إسلامية، خصوصاً من "مصر والسعودية والأردن وإيران وتركيا" وغيرها، والمحور الخامس يتمثل بـ "عقد مؤتمر وطني جامع" يتم خلاله "التوافق على برنامج سياسي مشترك"، ثم تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية (داخل فلسطين) والمجلس الوطني.

وفي القاهرة، وافق وزراء الخارجية العرب، خلال اجتماعهم العادي برئاسة السعودية في مقر الجامعة العربية، على "خطة دولية" للتصدي للقرار الأميركي الاعتراف أحادياً بالقدس "عاصمة لإسرائيل"، ورفعها للقمة المقبلة في الرياض نيسان القادم.

صفقة القرن

أوضحت مصادر فرنسية لصحيفة الشرق الاوسط بأن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" سيعلن عن تفاصيل خطته للتسوية خلال مؤتمر دولي سيعقد في العاصمة المصرية القاهرة، وستكون "إسرائيل" حاضرة في هذا المؤتمر. وخطة "ترامب" ترفض أن تكون القدس عاصمة لفلسطين، فيما ستقرر أن تكون البلدة القديمة في القدس تحت سيطرة جهات وقوات دولية.

وإن صفقة القرن ستشمل الإعلان عن دولة فلسطينية، لكن ليس على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧م، وستكون منزوعة السلاح، وعاصمتها مناطق من القدس الشرقية، وترامب سيطالب بنقل بعض مستوطنات الضفة الغربية، دون تحديد أماكن نقلها.

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية واسعة الإطلاع بعض تفاصيل ما دار في اللقاء الذي جمع في بروكسل، ووزراء لجنة المتابعة العربية والأمين العام للجامعة العربية بنظرائهم الأوروبيين في حضور ممثلة الشؤون الخارجية الأوروبية، لبحث الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، وطلب مساعدة الاتحاد الأوروبي، والترويج للرؤية العربية للحلّ في مواجهة ما تعرضه الإدارة الأميركية وما قامت به حتى اليوم من اعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل سفارتها إليها في مايو (أيار) القادم. ومن جانبها، قالت نيكي هايلي، مندوبة واشنطن في الأمم المتحدة، أن الخطة المذكورة أصبحت شبه جاهزة وأنها تتضمن أموراً مزعجة للطرفين.

واستناداً للخطة المذكورة، يمكن لواشنطن وعواصم أخرى أن تعترف بدولة فلسطين، كما لا تستبعد أن تقبل القدس الشرقية عاصمة لها شرط أن تكون القدس القديمة تحت ولاية دولية.

أما بخصوص ملف اللاجئين، فإن خطة كوشنير - غرينبلات تنص على بقائهم حيث هم مع تقديم تعويضات لهم، لكن ذلك يعني تخلي الفلسطينيين عن حق العودة. واللافت في الخطة أنها تنصّ على قيام دولة فلسطينية "محدودة السيادة" ومنزوعة السلاح وليس على حدود الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، بحيث سيبقى غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أن المستوطنات الكبرى ستبقى مكانها مقابل نقل بعض المستوطنات الصغيرة.

والمشكلة التي لم تنصّ الخطة على تصوّر حل لها (حتى تاريخه) تتمثل في المستوطنات البعيدة عن حدود الضفة الفاصلة عن إسرائيل، وحول كيفية توفير الحماية الأمنية لها.

في المقابل، ستعطى السلطة صلاحيات أمنية وإدارية إضافية في المنطقتين A و B، كما أن واشنطن تخطط لجمع ٤٠ مليار دولار، ليس لشراء قبولها وإثماً للمساعدة على بناء الدولة والمؤسسات الفلسطينية. وسيبقى أمن الضفة الخارجي بيد إسرائيل، بينما أمن غزة سيناط -حسب الخطة- بالجانب المصري. وهكذا، فإن الملامح الكبرى لخطة واشنطن تتبّنى إلى حدّ بعيد الرؤية الإسرائيلية وتبتعد عن المحدّات المتعارف عليها للحلّ الدائم والشامل والعاقل ووفق القرارات الدولية التي تفسّرها واشنطن على هواها.

وقد جاء اجتماع اللجنة (المشكّلة من مصر والأردن والإمارات والسعودية والمغرب وفلسطين إضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية) بعد شهر من لقاء رئيس السلطة الفلسطينية مع الوزراء الأوروبيين وبعد أسبوع على خطاب الرئيس عباس أمام مجلس الأمن الدولي، حيث طالب بمؤتمر دولي منتصف العام الجاري وبآلية متعدّدة الأطراف تكسر الاحتكار الأميركي للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي لم تعد السلطة تقبل بها كوسيط، وتتبنّى اللجنة توسيع اللجنة الرباعية وفق ما يريده الطرف الفلسطيني، وهو ما لا يرفضه الوزراء الأوروبيون.

بيد أن أهمية لقاء بروكسل الأخير، أنه حمل رسالة إلى الطرف الأوروبي مفادها أنه يتعيّن على أوروبا التحرك قبل أن تعلن الإدارة الأميركية عن خطتها للسلام في الشرق الأوسط، لأن ما تسرّب من هذه الخطة يبين بوضوح أن الطرف الفلسطيني لن يقبلها بأي شكل من الأشكال.

ولذا، فإن الوفد العربي شدّد على الحاجة إلى العمل الفوري مع الجانب الأميركي انطلاقاً من اعتبار أنه إذا كشفت واشنطن عن خطتها، فإنه سيكون من الصعب عليها لاحقاً التراجع عنها أو تعديل بعض بنودها.

وتبلورت قناعة لجنة المتابعة العربية أن الخلية التي أناط بها الرئيس ترمب الاهتمام بالملف الفلسطيني - الإسرائيلي والمشكلة من صهره جاريد كوشنير، ورجل القانون جايسون غرينبلات، والسفير الأميركي في إسرائيل ديفيد ميليش فريدمان "موالية تماماً لإسرائيل، وبالتالي لا يمكن توقع أي خير يمكن أن يصدر عنها"، لذلك سارعت إلى القول أنها لا تريد استبعاد الدور الأميركي الذي يبقى أساسياً، لكن تتعين موازنته، سواء على صعيد الأطراف المطلوب منها الإشراف على العملية السلمية، وعلى صعيد المحددات التي يجب أن يقوم الحل السلمي على أساسها خاصة مبادرة السلام العربية.

وحسب مصدر دبلوماسي أوروبي، فإن الأوروبيين لا يرون أنهم قادرون على الحل مكان واشنطن، وبالتالي فإن دورهم رديف لها وليس بديلاً عنها، لأسباب جوهرها العلاقة الخاصة بين واشنطن وتل أبيب، وكون الأولى الطرف الوحيد القادر حقيقةً على الضغط على القيادة الإسرائيلية لتلتين مواقفها والقبول بالمحددات المعروفة للحل. ويعترف الأوروبيون بأنهم لا يعرفون تفاصيل الخطة الأميركية، والدليل على ذلك أن كوشنير وغرينبلات اللذين اجتمعا، بناءً على طلبهما، عقب خطاب عباس، بسفراء الدول الـ ١٥ في مجلس الأمن طلباً لدعم دولي، رفضا عرض تفاصيل خطتهما بحجة أنه يتعين أن يوافق الرئيس ترمب عليها بداية قبل طرحها علناً.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن الرئيس ترامب يتعرّض لضغوطات أوروبية للقبول بمبدأ دولة فلسطينية على حدود ٦٧ على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وأن الفلسطينيين استطاعوا إقناع الأوروبيين بالتدخل في القضية الفلسطينية بشكل مكثف. وأشارت الصحيفة إلى أن أزمة ثقة عميقة تولدت بين الإدارة الأميركية والفلسطينيين بعد إعلان ترامب، وأضافت الصحيفة أن القدس هي الموضوع الأكثر حساسية في الطرح الأوروبي بالنسبة لترامب. وختمت الصحيفة بالقول أن ترامب ليس لديه مشكلة في دولة فلسطينية ولكنه يعارض أن تكون القدس عاصمة لها، وكان الرئيس ترامب أعلن في ٦ كانون الأول الماضي، القدس عاصمة لإسرائيل وأضاف أن القرار يعكس "مقاربة جديدة" إزاء النزاع العربي الإسرائيلي.

وذكرت صحيفة "الحياة" اللندنية، أن دولاً أوروبية لبّت طلباً فلسطينياً، بالتدخل لدى الإدارة الأميركية، لإقناعها بإجراء تعديلات على خطتها للسلام، وأن اتصالات أجريت مؤخراً، ولا تزال، استدعت تأخير كشف النقاب عن الخطة المعروفة بـ "صفقة القرن".

وأفادت بأن اتصالات أوروبية - أميركية تُجرى بهذا الخصوص، لكن المصادر استبعدت تجاوب الإدارة الأميركية مع كامل المطالب الأوروبية. ولفتت إلى انحياز الفريق السياسي للرئيس الأميركي دونالد ترامب لمصلحة إسرائيل.

وأكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أنه تم التوافق مع دول الاتحاد الأوروبي على أن تشرع بتحركها قبل أن تعلن الإدارة الأميركية خطتها للسلام وذلك للحيلولة دون رفضها، مشيراً إلى أنه أجرى أخيراً لقاءات مع عدد من ممثلي دول الاتحاد في بروكسل لهذا الغرض، وأن الجانب الفلسطيني يطالب بأن تتضمن الخطة الأميركية حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود عام ٦٧ عاصمتها القدس الشرقية بالمفهوم الفلسطيني ووقف الاستيطان.

وأفيد أن رئيس جهاز المخابرات المصرية العامة الوزير عباس كامل، أكد لوفد المكتب السياسي لحركة حماس، أن مصر ترفض بشكلٍ مطلق الصفقة الأميركية، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطني، وأكد لوفد حماس دعم مصر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ورفضها قرار ترامب اعتبارها "عاصمة لإسرائيل".

وأشارت إلى أن "أحداً لم يعرض علينا الصفقة، ونحن نرفضها تماماً، ولن نقبل بأن يكون قطاع غزة إلا جزءاً من فلسطين، وشبه جزيرة سيناء جزءاً من مصر، كما نرفض الوطن البديل أو التوطين، أو دولة في غزة". وأكد الوزير كامل، للوفد أن "مصر لن تتنازل عن شبر واحد من أرض سيناء التي ستبقى مصرية، كما ستبقى غزة فلسطينية".

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية، شديدة الإطلاع، لـ"العربي الجديد"، عن ممارسة القيادة السعودية، ضغوطاً كبيرة على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، للقبول بـ"صفقة القرن" وفقاً للتصور المطروح من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، في وقت تمسك فيه عباس بموقفه الرفض لقبول تلك التسوية، مشدداً على أن "الشعب الفلسطيني لن يقبل بها مهما كانت الضغوط".

وأكدت المصادر أن "ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وافق خلال لقاءات مباشرة مع مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، على شكل التسوية المطروحة والمعروفة بـ"صفقة القرن"، لافتة إلى أن "تلك التسوية لن تكون على مدار عام أو عامين كما يتصور بعضهم، ولكنها قد تستغرق لتنفيذها نحو ٣٠ عاماً". وأوضحت المصادر أن "إسرائيل متمسكة بما يمكن تسميته بدولة فلسطينية بحدود غير متصلة، وتدعمها في ذلك الولايات المتحدة التي تشترط وجوداً عسكرياً بين أوصال ما يتم تسميته بالدولة الفلسطينية المنصوص عليها في التسوية".

وشدّدت المصادر على أن "قياديي حركة حماس الذين زاروا القاهرة أخيراً على مدار ٢٠ يوماً، تعرّضوا بالفعل لضغوط مصرية كبيرة، للقبول بالصيغة الإسرائيلية الأميركية المطروحة. وهو ما دفع رئيس

الوفد إسماعيل هنية، إلى المطالبة بالسماح باستدعاء باقي قياديي المكتب السياسي للحركة للتشاور بشأن التصورات المطروحة".

وأوضحت المصادر أن "الحركة تمسكت برفض مسألة تبادل الأراضي أو الحصول على بدائل من أراضي دول أخرى، فيما طلبت حماس وقتاً إضافياً للتشاور بشأن مسألة القبول بالحدود التدريجية لدولة فلسطينية، على أن تكون تلك الحدود نواة أولية لاعتراف دولي بدولة فلسطينية". والتقى الوفد رئيس الاستخبارات المصري الجديد اللواء عباس كامل، قبل وصول ٦ قياديين بارزين من حماس إلى القاهرة بوفدين منفصلين من دون توضيح أسباب تلك الخطوة، وغادر الوفد في ٢٨ فبراير/شباط الماضي.

وقالت المصادر أن "بن سلمان بات رأس حربة مشروع التسوية الأميركي الإسرائيلي"، كاشفة عن أن "مشروع نيوم الذي يعتزم تنفيذه في المنطقة البحرية الواقعة بين سواحل مصر الشرقية والأردن والسعودية، يتضمن أيضاً مشاركة إسرائيل، ليكون بمثابة تطبيع رسمي للعلاقات بين المملكة وإسرائيل، ولكنه لن يعلن عنه رسمياً، قبل البدء في الخطوة الرسمية للتسوية الإقليمية الكبرى المعروفة بصفقة القرن". وذكرت أن "المشروع سيكون أول تعاون رسمي واستثمار مشترك مع إسرائيل باعتبارها دولة جوار"، مؤكدة أن "هذا هو السبب الأساسي وراء الضغوط السعودية التي تتم ممارستها على الفلسطينيين للقبول بالصفقة، والتي ستعني رسمياً انتهاء مطلب إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧".

وكانت مصادر فلسطينية نقلت عن عباس قوله، الأحد الماضي، تمسكه بـ"رفض ما يتم تسميته بصفقة القرن"، خلال اجتماع للمجلس الثوري لحركة فتح، قائلاً "لن أنهي حياتي بخيانة". وأضاف "لن أقبل إلا بدولة عاصمتها القدس، وليعلنوا عن الصفقة في أي وقت يريدون وكيفما يريدون، ولكن غير الذي بدأناه لن يحصل". واستطرد عباس خلال الاجتماع الذي بدأه بقوله إنه "ربما يكون الأخير له"، بالقول: "ما حدا بكل هالكون ممكن يفرض علينا شيء نحن ما بدنا إياه، يعني يخلو قرونهم لهم"، متابعا: "ما حدا بيموت من الجوع"، في إشارة للتعرض إلى ضغوط اقتصادية.

في نهاية لقائه في البيت الأبيض مع الرئيس الأميركي، قال بنيامين نتنياهو، أنه لم ير أية مسودة أو جدولاً زمنياً لـ"خطة السلام الأميركية"، ولم نتحدث عن الفلسطينيين أكثر من ربع ساعة، وتعقيباً على تصريح ترامب بأنه "من الممكن ألا يكون هناك اتفاق سلام"، قال نتنياهو أنه لا يمكن إجراء مفاوضات بدون الفلسطينيين، مضيفاً أن المطلوب هو أن يسعى الفلسطينيون لحل النزاع وتثقيف الجمهور على ذلك. وادّعى أن الفلسطينيين يهربون من المفاوضات بأي وسيلة، وأضاف أنه لن يقوم باقتلاع مستوطنات، وأن موضوع إخلاء مستوطنات لم يطرح في المباحثات، وأن ترامب لم يقدم جدولاً زمنياً لـ"خطة السلام".

وتابع أن موضوع محادثاته المركزي مع ترامب كان "إيران إيران وإيران"، مضيفاً أنه بعد ٦٠ يوماً سيتوجب على ترامب أن يتخذ قراراً مهماً بشأن الاتفاق النووي مع إيران.

وقال أيضاً أنه تحدّث مع ترامب حول سورية والعراق ولبنان والفلسطينيين، وأن نصف الوقت قد خصص لإيران، وربما أكثر، بينما لم يجرِ الحديث عن الشأن الفلسطيني أكثر من ربع ساعة، مشيراً إلى أنه طلب مساعدته في قضية المختطفين والمفقودين الإسرائيليين.

وبحسبه فإنّ ترامب طرح أسئلة كثيرة في الشأن الفلسطيني والإقليمي، ومن ضمن ذلك تهديد الصواريخ، كما تحدث عن المسائل الأمنية واندماجها بالسياسية، مشيراً إلى أنه لم يرَ أي مسودة لـ"خطة السلام".

من جهة أخرى أكدّ نتتياهو في تصريح من واشنطن أن إسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية كي لا يتكرّر نموذج غزة وجنوب لبنان، وأن إسرائيل ستبقى تسيطر أمنياً على كل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن (الضفة الغربية)، وقال: "كل منطقة انسحبنا منها دخل فيها الإسلام المتطرف، فإسرائيل انسحبت من جنوب لبنان عام، ٢٠٠٠ وبعدها جاء حزب الله، وكذلك الانسحاب ٢٠٠٥ من قطاع غزة فجاءت حماس"، ونشير هنا بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي لم ينسحب من جنوب لبنان طواعية، وإنما بفعل المقاومة، وكذلك الأمر في قطاع غزة عام ٢٠٠٥.

وعقّب الخبير في الشأن الإسرائيلي فادي عبد الهادي، على تصريحات نتتياهو بالقول أن نتتياهو لم يصرّح بمثل هذه التصريحات من قبل، وجاءت بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن نيّته طرح خطة "صفقة القرن"، ويأتي هذا التصريح متناعماً مع الموقف الأمريكي.

من جهته أكدّ نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، أن الأمريكي دونالد ترامب أوفى بأكثر من نصف الوعود التي قطعها على نفسه، وأهمّها نقل السفارة للقدس. وقال في خطاب ألقاه أمام فعالية سنوية للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك): سنفتح سفارتنا بالقدس، في شهر أيار القادم، مضيفاً بأن قرار ترامب في هذا الشأن، تمّ اتّخاذه باسم المصالح الأمريكية، ومصالح السلام في ذات الوقت، فلقد فضلنا الحقائق على ما دونها، فالحقائق المصدر الرئيسي لتحقيق سلام.

من جهته وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قرار الرئيس الأمريكي اعتبار القدس المحتلة عاصمةً للاحتلال الإسرائيلي بـ"الخاطئ"، كونه لم يسهم في حل المشكلات القائمة. وأكدّ ماكرون في كلمة ألقاها بحفل عشاءٍ أقامه المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا، أن قرار ترامب لم يتضمّن أي جديد بخصوص الأوضاع في المنطقة، ولم يجعل أمنها أفضل حالاً، مشيراً إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية

بالحوار، وأوضح الرئيس الفرنسي أن ما تحاول فرنسا القيام به مع أمريكا هو تحقيق السلام بالمنطقة بين الفلسطينيين واسرائيل.

المصالحة

قال الدكتور خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة حماس، أنه تم تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من حركتي فتح وحماس والمخابرات المصرية، للإشراف على تنفيذ المصالحة الوطنية، وإضافة للأطراف الثلاثة، طرحنا على نيكولاي ملادينوف المنسق الخاص للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، توسيع اللجنة لتصبح رباعية، بانضمام الأمم المتحدة.

واعتبر خليل الحية بأن العلاقات الثنائية بين حماس ومصر تعززت كثيراً، وانتقلت من مرحلة الشك وعدم اليقين إلى مرحلة الثقة المتبادلة، موضحةً أن مصر باتت على قناعة تامة بأن القطاع "أصبح مصدراً للأمن والأمان والاستقرار بالنسبة لمصر، وليس مصدراً للتهديد والقلق والتوتر"، وأن وفد حركة حماس أكد أن "لدى الحركة قراراً استراتيجياً بأنها لن تكون يوماً ضمن أي تحالف ضد مصر، بل ستعمل على تعزيز علاقتها معها ومع المحيط العربي والإسلامي" من أجل "بناء شبكة أمان عربية وإسلامية للقدس والقضية الفلسطينية". في حين أجرى الوفد الأمني المصري جولات مكوكية مع جميع الأطراف في قطاع غزة، فبعد الاجتماعات المطولة بينهم مع قيادات حركة حماس بحثاً عن حلول وخاصة بعد الحديث عن فشل جولة وفد حماس في القاهرة للتوصل لحلول للقضايا العالقة وحل العديد من القضايا الإنسانية.

وبدا من اليوم الأول لوصول الوفد المصري، أنه يعمل على ثلاثة مسارات وهي بحث الوضع الأمني وإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة وتسهيل فتح معبر رفح حيث أن الوفد المصري وعد من اليوم الأول أنه وبمجرد انتهاء الحملة العسكرية والأمنية في سيناء سيتم فتح معبر رفح والتسهيل على المواطنين.

وأوضح أن الجانب المصري يبحث إنعاش قطاع غزة اقتصادياً من خلال طرح مشاريع اقتصادية ضخمة، ولكن الحكومة غير متواجدة فعلياً على الأرض، وما يتم الحديث عنه أن قضية الموظفين تشكل عائقاً فهو مخطئ، كونها لم تكن في أي يوم مشكلة تعرقل المصالحة. وأقرت الحومة في موازنتها ٢٠ ألف موظف من موظفي غزة، ولكن الخلاف على العدد يعرقل إنهاء هذا الملف، كون أن غزة تصر على تثبيت جميع الموظفين. يُشار إلى أن الوفد الأمني المصري وصل إلى قطاع غزة في ٢٥-٢٠ بمشاركة اللواء سامح نبيل والجنرال العام المصري في رام الله خالد سامي، والوفد المرافق لهما.

المحاولة المصرية الجديدة لإنعاش المصالحة تركز على تسليم إيرادات غزة المحلية للحكومة، مقابل دفع الأخيرة رواتب أو سلف للموظفين الذين عيّنتهم حماس بعد أحداث الرابع عشر من حزيران عام ٢٠٠٧، وأفيد من مصادر أخرى أن لقاءات القاهرة الأخيرة التي جاءت بطلب من حماس ركزت على ملف واحد، وهو ملف الحكومة ومصطلح التمكين. وأن حماس تريد شرعنة موظفيها وتحميل الحكومة المسؤولية عن القطاع، والرئيس عباس وحركة فتح يريدان تجريد حماس بالكامل من الحكم، بدون إعطائها ضمانات فعلية بأن تكون شريكة كاملة في النظام السياسي كله، كل تلك العقبات ولم نصل بعد للقضاء والقوانين والمراسيم الصادرة إبان الانقسام، ولا للأمن (الموظفين والسلاح)، ولا للمقاومة وسلاحها، والأزمة بين حركتي فتح وحماس نتاج عدم وجود ثقة متبادلة بين الطرفين، إذ أن فتح والسلطة تريدان قطاع غزة خالياً من أي سيطرة لحركة حماس وتتذرعان بإدارة الظهر لغزة بمصطلح التمكين، وأن حماس تريد البقاء في السلطة، وشرعنة موظفيها.

من جهتها حماس أبدت استعدادها لتسليم جباية غزة للحكومة بشرط وجود ضمانات حقيقة من قبل الحكومة بدفع رواتب أو سلف لموظفيها، ولأن عامل الثقة غائب بين الطرفين، أدى ذلك إلى طلب ضمانات. من جهته الراعي المصري لن يُقدم على خطوة كشف الطرف المعطل للمصالحة، لأن همّها الأول أمنها القومي، وفي هذا الصدد هناك تعاون بين مصر وحماس، إضافة لوجود رؤية مصرية للتنفيس عن قطاع غزة لضمان الأمن القومي المصري، ولعدم تدهور الأوضاع في غزة، ومصر لا تريد أن تضغط على حماس وفتح لأنها ببساطة، تتعاون مع حماس أمنياً ومع فتح سياسياً، وفي السياق قدمت مصر لحماس بعض التسهيلات، فحماس كانت مرتاحة لتلقيهم وعداً مصريةً بتزويد القطاع باحتياجاته، والحؤول دون انهياره وانفجاره، وبدأ شيء من هذا القبيل من خلال إدخال العديد من السلع عبر معبر رفح.

وبحث رئيس حكومة الوفاق رامي الحمد الله، مع المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاوي ميلادينوف، آخر التطورات السياسية، ومستجدات المصالحة الوطنية، وانتهاكات الاحتلال بحق الفلسطينيين ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية. وأكد على الخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية، وطالب حركة "حماس" بالعمل على تمكين الحكومة، وتسليم الجباية والأمن الداخلي والقضاء وسلطة الأراضي، والتمكين الفعلي على المعابر وعودة الموظفين القدامى، وأكد أن الحكومة التزمت باستيعاب ٢٠ ألف موظف من الذين تم تعيينهم بعد العام ٢٠٠٧ وما زالت توفر ١٠٠ مليون دولار لقطاع غزة شهرياً.

عقد المجلس الوطني

- على ضوء استماع اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها في رام الله، إلى تقرير من لجنة متابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة التي عقدت في ٢٠١٨/١/١٥ وقررت ما يلي:
- عقد المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٣٠ نيسان /ابريل ٢٠١٨.
 - استمرار تنفيذ اتفاق انهاء الانقسام، والتركيز على تمكين الحكومة، وبسط السلطة للقيام بمسؤولياتها كاملة .
 - اعتماد رؤية الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات للسلام بمظلة دولية، وبما يضمن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وصولاً إلى تجسيد دولة فلسطين السيدة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضايا الوضع النهائي كافة وعلى رأسها قضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة رقم (١٩٤)، والافراج عن الأسرى، كما طرحها امام مجلس الأمن الدولي يوم ٢٠١٨/٢/٢٠، كموقف فلسطين ثابت.
 - رفض الحلول الانتقالية والمرحلية، والدولة ذات الحدود المؤقتة واسقاط ملف القدس، واللاجئين والحدود وغيرها تحت اي مسمى بما في ذلك ما يروج له كصفقة القرن، وغيرها من الطروحات الهادفة لتغيير مرجعيات عملية السلام من الائتلاف على القانون الدولي والشرعية الدولية.
 - التأكيد على رفض قرارات الرئيس الأميركي ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ووقف تقديم ما التزمت بها أميركا من مساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (U.N.R.W.A)، والإصرار على أن إدارة الرئيس ترامب قد عزلت نفسها عن رعاية عملية السلام، وطلب إطار دولي جديد لرعاية عملية السلام كما حدّد الرئيس في رؤيته التي طرحها امام مجلس الامن الدولي يوم ٢٠١٨/٢/٢٠.
 - تقديم الاحالة للمحكمة الجنائية الدولية بشكل فوري.
 - تكليف دائرة شؤون المفاوضات، ووزارة الخارجية بإعداد ملفات انضمام دولة فلسطين للوكالات الدولية المتخصصة بما فيها منظمة الصحة العالمية، والملكية الفكرية، ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية، ومنظمة الطيران العالمية .
 - الاستمرار في تفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الامم المتحدة لحين تحقيق ذلك.
 - استمرار العمل من اجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
 - تفعيل القنوات القانونية الدولية لمواجهة الاحتلال بما في ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والعودة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمتابعة .

- دعوة الامناء العاميين للفصائل او من بحكمهم لوضع اطار عملي لتطوير، وإدارة المقاومة الشعبية السلمية .

- الطلب من الحكومة الفلسطينية وضع تصورهما لتحديد العلاقات مع سلطة الاحتلال (اسرائيل) وأمنيا، واقتصاديا، بما يشمل المقترحات المتعلقة بالانفكاك من التبعية الاقتصادية لسلطة الاحتلال.

- تؤكد ان معالجة الأوضاع في قطاع غزة ينطلق أساسا من الوضع السياسي وإنهاء الحصار الإسرائيلي الغاشم، وكذلك دعم المصالحة الفلسطينية وتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة. ان محاولات قلب الوقائع وتصوير الوضع بغزه بأنه بحاجة لدعم إنساني دون حل قضايا السياسية وإغفال الوحدة الجغرافية السياسية في أراضي دولة فلسطين المحتلة.

معارضة الفصائل لانعقاد المجلس الوطني:

وقد لقي قرار اللجنة التنفيذية معارضة من أغلب الفصائل الفلسطينية، حيث أعلنت حركة "حماس" رفضها لقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقد المجلس الوطني بهيئته وتركيبته الحالية، وعدت ذلك خروجاً صارخاً عن الإجماع الوطني، مشددة على أن أي قرارات تنتج عن هذا الاجتماع "لن تكون ملزمة ولا تمثل الشعب الفلسطيني".

وقالت أن القرار تجاوز كل الاتفاقيات والتفاهات المعلنه بالخصوص وتحديداً اتفاق القاهرة ٢٠٠٥ و٢٠١١ ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، والتي كان آخرها إعلان بيروت بتاريخ ١/١١ / ٢٠١٧ الناتج عن اجتماع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

ورأت أن إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية هو المخرج الوحيد للأزمة السياسية الداخلية، وأكدت تمسكها بكل الاتفاقيات التي نصت على ترتيب البيت الفلسطيني وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير والتزامها بالإجماع الوطني الفلسطيني الذي توافقت عليها الفصائل الوطنية كافة.

وترى حماس أن الإصرار على عقد المجلس الوطني تحت مظلة الاحتلال أمر خطير جدا، لما فيه من عدم تمكّن الكثير من القيادات والرموز الفلسطينية من المشاركة، ورهن القرارات الفلسطينية للاحتلال الذي يسعى دائما إلى فرض رؤيته وإرادته على أي قرارات.

وقالت الحركة: "من العجب أن يتم الإعلان عن هذه الخطوة الانفرادية التي ستؤدي إلى مزيد من التشتت في الموقف الفلسطيني، وسترسخ صفحة الانقسام السوداء في وقت يدعي فيه الرئيس عباس وحركة فتح رفضهم لصفحة القرن وحرصهم على إفشالها عبر موقف فلسطيني موحد". ودعت "حماس" إلى وقف هذه الإجراءات أحادية الجانب، والتي تمهد لخطوات ضارة بالقضية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني وبوحدته

وتمثيله الحقيقي. وطالبت بالتراجع فوراً عن هذه "الخطوة الانفرادية الخطيرة"، التي إن تمت ستقود إلى ردود فعل هم من سيتحمل مسؤوليتها، كما قالت "حماس".

من جانبها قالت حركة الجهاد الإسلامي أن الدعوة لعقد الاجتماع غير مقبولة لسببين: الأول أن هذه الاجتماعات بلا قيمة ونتائج حقيقية، أما الثاني فهو أنها تجري وفق رؤية أحادية دون توافق، و"التجربة تدل على أن هذه الاجتماعات بلا قيمة، إذ انعقد المجلس المركزي قبل فترة وجيزة ورغم ضعف توصياته، إلا أن السلطة لم تتفّدها، وضربتها بعرض الحائط، فيما يجري التنسيق الأمني على قدم وساق.

وإن هذه الاجتماعات تجري وفق رؤية أحادية دون توافق وبعيدة عن الإجماع الوطني، ما يجعلها تفتقد الشرعية الحقيقية، وإن هناك العديد من الأسئلة المشروعة حول وضع المجلس الوطني الراهن، ووضع المنظمة كذلك، من يمثل المجلس ومن تمثل المنظمة، وهل يحق لبعض الشخصيات التي لا تملك رصيداً أن تحدد مسار هذه الاجتماعات وآليات انعقادها ومن يشارك أو لا يشارك، وهل القانون الثوري يعطي من ينسقون أمنياً مع العدو، ويشاركون في مؤتمرات الأمن القومي الصهيوني، الحق في البقاء في إطار المنظمة ومؤسساتها؟ .

مبادرة حركة حماس:

- من جهة أخرى عرضت حركة حماس استراتيجية جديدة عرضتها على الفصائل تتضمن خمسة محاور:
- ١- التصدي لصفقة القرن الأميركية من خلال "موقف موحد" يجمع القوى والفعاليات والفصائل بما فيها حركة "فتح".
 - ٢- تنفيذ اتفاقات المصالحة ، خصوصاً الاتفاق الشامل الموقع في الرابع من آيار (مايو) ٢٠١١، والاتفاق التنفيذي الموقع في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧.
 - ٣- معادلة بناء القوة والمقاومة حتى تحرير فلسطين، خصوصاً بعد "فشل" عملية السلام، بعد ٢٥ عاماً من إطلاقها، في تحقيق أي نتائج، على أن يتم "الاتفاق وطنياً" على "متى وأين وكيف يتم استخدام سلاح المقاومة".
 - ٤- بناء علاقات سياسية منفتحة مع الدول العربية والإسلامية لبناء شبكة أمان عربية - إسلامية، خصوصاً من "مصر والسعودية والأردن وإيران وتركيا" وغيرها،
 - ٥- عقد مؤتمر وطني جامع؛ يتم خلاله "التوافق على برنامج سياسي مشترك"، ثم تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية (داخل فلسطين) والمجلس الوطني.

وأفيد أن اسماعيل هنية أبلغ الفصائل بالقرارات التي اتخذها المكتب السياسي للحركة خلال اجتماعات مصر أخيراً، وبينها "عقد مؤتمر إنقاذ وطني" في القاهرة، و"التصدّي لصفقة القرن حتى لو قُتلنا جميعاً"، و"تعزيز المقاومة"، و"العمل بكل السبل لإنجاح المصالحة"، و"التصالح مع الدول العربية والإسلامية وتعزيز العلاقات معها". وقالت أن ممثلي الفصائل والقوى، بمن فيهم ممثلو "فتح"، أجمعوا على نقطتين في هذه "الإستراتيجية"، هما التصدّي لـ "صفقة القرن"، وإنجاز المصالحة والوحدة الوطنية.

اجتماع المجلس الثوري لفتح

خلال اجتماع المجلس الثوري قام الرئيس عباس بتثبيت نائبه محمود العالول، رئيساً لحركة فتح في حال غيابه عن المشهد الفلسطيني، حيث انتزع من أعضاء المجلس الموافقة على تعيين العالول وذلك حفاظاً على خيار المقاومة الشعبية. وبدا أن الرئيس عباس يتصرّف على أساس أنه لن يكون موجوداً لإدارة الصراع مع واشنطن أو تل أبيب في المرحلة المقبلة، لذلك حرص خلال اجتماع أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح، على رسم الخطوط العريضة التي يجب السير عليها من بعده، والتأكيد على أعضاء المجلس تعيين نائبه محمود العالول لرئاسة فتح إلى حين انتخاب رئيس جديد للحركة.

من جهتها، لطالما اعتبرت إسرائيل العالول من المجموعه المرشحة لخلافة عباس، إذ كتب المراسل العسكري لصحيفة معاريف "ألون بن دافيد" الشهر الماضي، "أن المجموعه التي تتصارع لخلافة عباس، تضم كلاً من رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، رئيس الحكومة رامي الحمدالله، وعضوي اللجنة المركزية لفتح حسين الشيخ وجبريل الرجوب وكبير المفاوضين صائب عريقات، وهم يعارضون (المقاومة المسلحة)، ويؤيدون المقاومة الشعبية".

وبالعودة إلى جلسة "المجلس الثوري"، وما نُشر من كلام عباس خلال الاجتماع، فقد قال: "قد تكون هذه آخر جلسة لي معكم وما فيه حدا منا ضامن عمره". وتعليقاً على اقتراب موعد إعلان صفقة القرن، قال: "بدهم يعلنوا عن الصفقة يعلنوا عنها وقتما شاؤوا، وكيفما شاؤوا، ولكن غير اللي بدنا اياه مش رح يصير". وأكد على توجّهه لمواجهة طرح ترامب قائلاً: "ما حدا بكل هالكون ممكن يفرض علينا شي نحن ما بدنا اياه، يعني يخلوا قرونهم لإلهم"، وشدد بالقول: "قلتها قبل هيك وبُعِيدها لن أنهي حياتي بخيانة... مش ابن فتح اللي ممكن يتنازل ويفرط ويبيع، والثابت ثابت وما فيها لعب". وأضاف "غير دولة فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧، مش رح نقبل وما حدا بموت من الجوع"، في إشارة إلى التهديد الأميركي بقطع المساعدات المالية عن السلطة.

حواجز لجمع المعلومات عن الفلسطينيين

أقام جيش الاحتلال حواجز عسكرية عشوائية في مناطق الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى قيامه بدوريات مستمرة الهدف منها جمع معلومات شخصية عن الفلسطينيين. وذكرت صحيفة هآرتس أن جيش الاحتلال عمد في الأشهر الأخيرة على نصب حواجز عسكرية على المحاور الرئيسية بين المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، إلى جانب نصب حواجز متقلبة عند مشارف القرى والبلدات الفلسطينية، إذ يطلب الجنود من السائقين الفلسطينيين تقديم نسخة من بطاقة الهوية، ومن أين جاءوا وما هي وجهتهم. وحسب الصحيفة، فإن هذه السياسة الهادفة على جمع معلومات شخصية وتفاصيل عن حياة الفلسطينيين تثير القلق بين جنود الاحتلال الذين يطلب منهم نقل تفاصيل عشرات الفلسطينيين يوميا. وذكرت أنه يتم جمع التفاصيل بشكل عشوائي، حتى من قبل أشخاص غير مشتبه بهم أو معروفين لقوات الأمن. وفي الأشهر الماضية، جمع جيش الاحتلال معلومات شخصية عن السكان الفلسطينيين في الضفة، كجزء مما يسمى بـ"الشبكة الواسعة".

وعن أسلوب وآليات عمل الجنود على الحواجز العسكرية تقول الصحيفة: "ينتشر الجنود على الحواجز، يطلبون من الفلسطينيين ممن يعبرون الحواجز تعبئة استمارة وتقديم بياناتهم وتتخذ صورة لبطاقة الهوية ورقم الهاتف ونوع السيارة ورقم لوحة الرخصة والمكان الذي قدموا منه وإلى أين هم متجهون". في هذا الإطار يقوم الجنود بدوريات وإقامة حواجز عسكرية مؤقتة، ويطلب من الذين يمرّون عبرها أيضا تعبئة استمارة وتقديم تفاصيلهم الشخصية وإلى أين وجهتهم، ويتم جمع التفاصيل بشكل عشوائي، حتى من الأشخاص الذين لا يشتبه أو لا يعرفون لقوات الأمن.

ووفقاً للجنود الذين شاركوا في النشاط، فإن الهدف هو الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المحتجزين، ويقتصر جمع البيانات على الرجال ولا يشمل الأطفال وكبار السن.

وتنصب الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش في الساعات الأولى من الصباح، بحيث يسمح لأكثر عدد ممكن من الفلسطينيين بالعبور منها في طريقهم إلى العمل، مما يتسبب في حركة سير كثيفة وأزمة واختناقات مرورية بالطرق التي يسلكها بالأساس الفلسطينيين.

ويتعيّن على الجنود في كل نقطة تفتيش جمع معلومات ما لا يقل عن ١٠٠ فلسطيني، في حين أن الدورية المترجلة للجنود ملزمة بجمع معلومات عن ٣٠ فلسطينياً.

وقد أثارت السياسة الجديدة استياء الجنود في الجيش النظامي، وخاصة قوات الاحتياط، فيما يتعلّق بانتهاك الخصوصية للفلسطينيين والمساس بنهج حياتهم اليومي والتنغيص عليهم، حيث تلقت صحيفة هآرتس عدة شهادات من الجنود بشأن الإجراء، أعطيت بعضهم لأعضاء منظمة "كسر الصمت".

قوانين عقابية

بدأ العدو الصهيوني في الفترة الأخيرة في زيادة وتيرة إصدار القوانين العقابية ضد الفلسطينيين، بدءاً بقانون فرض القوانين الاسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية، حيث أقرّت لجنة الداخلية في الكنيست، بالقراءتين الثانية والثالثة مشروع قانون سحب الجنسية "الإسرائيلية" من منفذي العمليات. ويمنح القانون حكومة الاحتلال حق سحب الجنسية الإسرائيلية من أي فلسطيني من سكان القدس، في حال تنفيذه لعملية فدائية، ويمنح وزير داخلية الاحتلال صلاحية إبعاد سكان القدس، الذين جرت إدانتهم بتهم أمنية.

ورأى النواب العرب في الكنيست أن القانون يمنح سلطات الإحتلال أداة إضافية لتغيير التوازن الديمغرافي في القدس، لكنه يستهدف أيضاً ضرب النضال ضد الإحتلال في القدس من خلال خلق حالة من الهلع بأن من يتظاهر أو يتحرك ضد الإحتلال في القدس يعرّض نفسه لخطر الإبعاد، علماً أنّ الإبعاد بالنسبة للفلسطيني أصعب من السجن.

وصادقت لجنة الداخلية في الكنيست على تعديل قانون يسمح للشرطة باحتجاز جثامين شهداء فلسطينيين، ووضع شروط أمام عائلاتهم في تنظيم الجنازات لهم. ويأتي تعديل القانون، الذي بادر إليه وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، في أعقاب قرار المحكمة العليا، في تموز الماضي، الذي ينصّ على أنه لا توجد صلاحية لدى الشرطة في احتجاز جثامين شهداء نفذوا عمليات ضد أهداف إسرائيلية.

وينصّ تعديل القانون المشار إليه على أن الشرطة تستطيع إصدار أمر بمنع تسليم جثمان شهيد إلى حين تعهّد منظمو الجنازة بتطبيق الشروط التي تضعها الشرطة، كما تستطيع الشرطة، بموجب التعديل، احتجاز الجثامين إذا كانت تقديراتها تشير إلى أن تنظيم الجنازة قد ينطوي على مخاوف بالمسّ بأشخاص، أو التحريض على الإرهاب، أو إبداء تماثل مع الشهيد وما قام به.

وتخوّل الشرطة صلاحية وضع شروط قبل الجنازة، تشمل تحديد عدد المشيعين، ومنع أشخاص معينين من المشاركة في التشييع، ووضع مسار للجنازة، وتحديد توقيتها، وفي حالاتٍ معيّنة تخوّل الشرطة بتحديد مكان الدفن، كما تستطيع فرض كفالة مالية لضمان تنفيذ الشروط.

وفي هذا السياق عبّأ أردان بالقول أن الجنازات لن تتحوّل بعد اليوم إلى "مظاهرة دعم للإرهاب"، على حدّ تعبيره. وبحسبه فإنه "على الحكومة أن تعمل بسرعة من أجل إعادة صلاحية احتجاز الجثامين للشرطة لمنع التحريض".

وصادق الكنيست، بالقراءة الأولى على اقتراح قانون يهدف إلى نهب مخصّصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وينصّ على خصم هذه المخصصات من أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، بزعم أن السلطة "تدعم الإرهاب".

ويُشار إلى أنه بحسب الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فإن الأخيرة تقوم بجباية ضرائب معينة لصالح السلطة الفلسطينية، وتقوم بتحويلها، وينصّ المقترح على أن وزير المالية يخصم من أموال الضرائب المبالغ التي تحولها السلطة الفلسطينية إلى ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين.

وجاء في تفسير اقتراح القانون أن السلطة الفلسطينية تحول ٧% من ميزانيتها، التي تمول بجزئها الأكبر من المساعدات الأميركية والأوروبية، لدفع رواتب وتمويل للأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات، خلال فترة سجنهم وبعد إطلاق سراحهم، ودفع مخصصات لعائلات الشهداء والجرحى؛ كما جاء أن قيمة هذه المدفوعات تقدر بنحو (٣٠٠ مليون دولار).

وادّعى مقدّمو الاقتراح أن الدول، بما فيها إسرائيل، تغضّ النظر عن "دعم السلطة الفلسطينية للإرهاب"، وتقوم بتحويل أموال الضرائب التي تجبها للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق ٥ من اتفاقية باريس، دون الأخذ بالحسبان دعم السلطة الفلسطينية للإرهاب بواسطة هذه الأموال".

إسرائيل تشرع ببناء معبر جديد في القدس

شرعت السلطات الإسرائيلية مؤخراً بأعمال البناء لإقامة معبر جديد في مدينة القدس على أراضي قرية العيسوية، وأفيد بأنه قبل عام تقريباً تمّ وضع لافتة تشير إلى نيّة السلطات الإسرائيلية فتح معبر جديد يعتبر الخطوة الأولى التي من خلالها سيتمّ فتح طريق جديد سيعمل على تسهيل دخول المستوطنين للقدس مستقبلاً، والطريق الجديد يعرف إعلامياً بشارع "الأبرتهيد" بحيث يقوم الجدار بفصله إلى قسمين الأول للفلسطينيين مستقبلاً والثاني للإسرائيليين.

يُشار إلى أن آليات اسرائيلية بدأت مؤخراً بوضع غرف إسمنتية تشكّل البنية التحتية لهذا المعبر الذي سيعمل على تسهيل حركة المستوطنين من الضفة الغربية باتجاه مدينة القدس، وذلك تمهيداً لخطة الفصل التي تنوي السلطات الإسرائيلية تنفيذها في الضفة الغربية، ومن أبرزها فصل شبكات الطرق بحيث سيكون

هناك طرق خاصة للمستوطنين. علاوةً على طرق خاصة للفلسطينيين يسهل على السلطات الاسرائيلية قطعها وإغلاقها متى شاءت، بحيث تدّعي أنها ستعمل على تثبيت التواصل ما بين المدن الجنوبية في الضفة مثل بيت لحم والخليل والمدن الشمالية والوسطى لكننا نراها تعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية وخلق كتونات غير متواصلة جغرافياً يتم الربط بينها من خلال شبكات طرق تريدها السلطات الاسرائيلية ان تكون تحت سيطرتها.

والمعبر يقع شرق مدينة قرية العيسوية بالقرب من ضاحية السلام على أراضي جرى مصادرتها من القرية، مشيراً إلى أن المعبر يقع على رأس المشروع الاستيطاني الذي يعرف باسم "اي ١" حيث تريد السلطات الإسرائيلية إنشاء جيب استيطاني معاليه ادوميم بالقدس بشكل مباشر من خلال بناء ٣٩٠٠ وحدة استيطانية. والشارع يمتد داخل أراضي الضفة الغربية وسيعمل على ربط المستوطنات التي تقع شمال شرق القدس من أبرزها كوخاف يعقوب وبيت ايل وبزجوت بمدينة القدس بشكل مباشر تمهيداً لخلق جيب استيطاني رابع يضاف إلى الجيوب الاستيطانية الثلاثة التي تشكّل ما يُدعى بـ "القدس الكبرى" المعروفة بجيب استيطاني معاليه ادوميم شرقاً وجفعات زئيف شمالاً وغوش عتصيون جنوباً. موضحاً أن الجيب الرابع يمتد من الناحية الشمالية الشرقية في الضفة الغربية ليصل إلى الحدود الملاصقة تقريباً لمدينتي رام الله والبيرة، لتعزيز فكرة مدينة القدس الكبرى.

نتنياهوو أمام أيباك

ألقى رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، خطاباً أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية "أيباك"، في واشنطن، استعرض خلالها ما اعتبرها إنجازاتها، من ضمنها العلاقات التي كونها مع دول عربية، وعلى رأسها الإمارات، كما كرّر في خطابه تهديداته للنظام الإيراني قائلاً: "يجب علينا إيقاف إيران... وسنوقفها". واستعرض نتنياهو أمام المجلس الداعم لإسرائيل ما اعتبره إنجازاته والعلاقات التي شكّلها مع الدول العربية بالسرّ والعلن، في الوقت الذي عُرض على شاشة عملاقة خلفه، صوراً لطائرة تابعة لشركة الطيران الوطنية الإماراتية "الاتحاد".

وزعم نتنياهو أن "إسرائيل لم تتمتع قط بهذا القدر من القوة العسكرية"، وأشار إلى الإسهامات الاستخباراتية والتكنولوجية للعالم.

وعن الوضع السياسي لدولة إسرائيل، ادّعى نتتياهو مخاطباً الحضور: "تذكرون الحديث عن عزل إسرائيل دولياً؟ قريباً، ستكون البلدان التي ليس لديها علاقات معنا هي المعزولة، وهناك من يتحدث عن مقاطعة إسرائيل، نحن من سيقاطعهم".

وادّعى نتتياهو أنه "ملتزم بالسلام"، وأضاف أنه لتحقيق السلام "على الرئيس عباس أن يتوقف عن دعم الإرهاب"، وفي مشهد استعراضي، توجه نتتياهو للحضور وطالب كل من يعتقد أن على عباس التوقف عن دفع الأموال لمن اعتبرهم "إرهابيين الذين يقتلون اليهود"، في إشارة إلى مستحقات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وتابع أنه "عباس يدفع ٣٥٠ مليون دولار سنوياً للإرهابيين وأسرهم".

وختم نتتياهو بأن زعم أن "القوة الكامنة وراء ما هو شرير هي القوة الاستبدادية في طهران"، وذكر نتتياهو مستشهداً بـ"العهد القديم"، "تورط إيران في سورية ولبنان"، وأضاف: "كتاب إستير يحكي قصة محاولة الفرس إبادة اليهود، فشلوا في ذلك الحين وسيفشلون الآن؛ قائلًا: "لن نسمح أبداً لإيران بتطوير أسلحة نووية وإيران تسعى جاهدة لبناء قواعد دائمة في سوريا وتتوغل في لبنان واليمن وغزة ونحن لن نسمح بذلك".

وتابع: "العام الماضي تحدثت هنا أيضاً وحذرنا العالم من مغبة التوصل لاتفاق نووي مع إيران، الذي سيشكل تهديداً على إسرائيل ودول المنطقة"، مؤكداً أن الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه بين إيران والدول الكبرى "منح إيران ممرّاً سريعاً لصناعة السلاح النووي".

وأضاف: "الاتفاقية لن تجعل إيران محبةً للسلام إنّما على العكس، وهذا تماماً ما حصل، واليوم إيران تسعى لإنشاء قواعد ثابتة في سوريا وإنشاء جسر من طهران إلى طرطوس في المتوسط وهي تريد تحريك سلاحها البحري إلى سوريا لتسهيل مهاجمة إسرائيل وإنشاء مصانع للصواريخ في سوريا ولبنان موجهة لإسرائيل".

كشفت القناة الإسرائيلية العاشرة، أن بنيامين نتتياهو، طالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ببعض التعديلات على الاتفاق النووي مع إيران، والتي تشمل أن تفرض الاتفاقية المعدلة عقوبات وقيوداً على تصنيع الصواريخ الإيرانية التي يتعدى مداها الـ ٣٠٠ كيلومتر، والتي تشمل الصواريخ التي تزود بها إيران حزب الله اللبناني.

وأشارت القناة إلى أن نتتياهو ومستشاريه قلقون من اتّساع الفجوة بين تصريحات الإدارة الأميركية الموجهة ضد إيران، وغياب أي فعل على الأرض يعزز من هذه التصريحات، بالأخصّ في ما يتعلق بالاتفاق النووي والتموضع الإيراني في سورية.

وكان الرئيس الأميركي، ترامب، قد حدد ١٢ أيار/ مايو المقبل، موعداً لتعديل الاتفاق النووي مع إيران أو إلغائه. يذكر أنه في الأسابيع الماضية، عقدت جلسات مطولة من المحادثات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا في لندن وباريس، ومن المقرر أن تعقد جولة ثالثة من المحادثات في برلين، خلال الأسبوع القادم.

وبالرغم من أن إسرائيل لا تشكل جزءاً من المحادثات التي تبحث تعديل الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة عام ٢٠١٥، إلا أنه يتم اطلاعها على تطورات المحادثات.

وأعربت الخارجية الإسرائيلية عن استيائها عندما اكتشفت أن العقوبات التي تتباحث حولها القوى العالمية ضد برنامج إيران الصاروخي، يشمل فقط الصواريخ التي بعيدة المدى، ٢٠٠٠ كيلومتر وأكثر، والتي من شأنها أن تصيب أهدافاً أوروبية وأميركية، في المقابل لا تبحث المحادثات الصواريخ الإيرانية التي تستهدف إسرائيل، سواء بشكل مباشر أو من سورية ولبنان من خلال حزب الله، كما جاء بالقناة العاشرة.

وأن إسرائيل عبرت للولايات المتحدة وللدول الأوروبية عن رغبتها أن يشمل أي تعديل يطرأ على الاتفاق النووي مع إيران فرض عقوبات وقيود على التجارب الصاروخية الإيرانية، إنتاج ونقل الصواريخ الإيرانية التي يتعدى مداها الـ ٣٠٠٠ كيلومتر، والتي تحتوي على رأس حربي يستوعب ٥٠٠ كيلوغرام من المواد المتفجرة، والصواريخ الدقيقة، كتلك التي يملكها حزب الله، والتي تعتبرها إسرائيل مصدر تهديد.

علماً أن لدى الدول الأوروبية تحفظات على التدخّل الإسرائيلي في مجريات المفاوضات والصيغة النهائية للاتفاق النووي، وتعتبرها موضع شك، ويعتقد الأوروبيون أن إسرائيل تسعى إلى الدخول في مفاوضات لا علاقة لها بها، حول الاتفاق النووي مع إيران، وأن العقوبات يجب أن تكون فقط على الصواريخ باليستية بعيدة المدى، والتي بإمكانها أن تحمل رؤوساً نووية.

وقال أن موضوع محادثاته المركزي مع ترامب كان "إيران إيران وإيران"، مضيفاً أنه بعد ٦٠ يوماً سيتوجّب على ترامب أن يتخذ قراراً مهماً بشأن الاتفاق النووي مع إيران. وبحسب نتنياهو، فإن ترامب معني جداً بتقديراته، وأن المحادثات معه بهذا الشأن قد استغرقت وقتاً أطول بساعة من الوقت المخصّص لذلك، ولخصّ موقفه بالقول أنه يجب تعديل الاتفاق النووي أو إلغائه.

وقال أيضاً أنه تحدث مع ترامب حول سورية والعراق ولبنان والفلسطينيين، وأن نصف الوقت قد خصّص لإيران، وربما أكثر، بينما لم يجر الحديث عن الشأن الفلسطيني أكثر من ربع ساعة، مشيراً إلى أنه طلب مساعدته في قضية المختطفين والمفقودين الإسرائيليين.

وبحسبه فإنّ ترامب طرح أسئلة كثيرة في الشأن الفلسطيني والإقليمي، وبضمن ذلك تهديد الصواريخ. كما تحدث عن المسائل الأمنية واندماجها بالسياسية، مشيراً إلى أنه لم يرَ أي مسودة لـ"خطة السلام". من جهته قال نائب الرئيس الأمريكي، أن بلاده ستسحب من الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع ست دول كبرى عام ٢٠١٥ "إذا لم يتمّ إصلاحه خلال الأشهر المقبلة"، وأوضح أن "الاستنزافات الخطيرة لن تتغاضى عنها أي من أمريكا وإسرائيل وحلفائهما"، ولن نسمح بتحول هزيمة داعش إلى نصر لإيران". ومعلومٌ أن إيران أبرمت مع مجموعة "١+٥" (الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا)، صيف ٢٠١٥، الاتفاق النووي الذي يلزمها بتقليص قدرات برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات المفروضة عليها، وذلك بعد نحو عامين من التفاوض. وفي تشرين الأول ٢٠١٧، هدّد ترامب، بالانسحاب من الاتفاق النووي في حال فشل الكونغرس الأمريكي وحلفاء واشنطن في معالجة عيوبه، متوعداً بفرض "عقوبات قاسية" على إيران.

أزمة حكومة العدو بسبب تجنيد المتدينين

فجرّ مطلب الأحزاب الدينية الإسرائيلية إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية أزمة داخل الائتلاف الحكومي، ويلوّح حزب "يهودوت هتوراه"، يسانده حزب "شاس" الدينيين، بعدم التصويت لصالح الميزانية في حال عدم تمرير قانون يعفي المتدينين من الخدمة العسكرية. ولكن حزب "إسرائيل بيتنا"، برئاسة وزير الدفاع أفغدور لبيرمان، أعلن رفضه لمشروع قانون إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية، ونقل عن مصدر كبير في حزب "الليكود"، لم تحدّد اسمه، تحذيره من أن "عدم التوصل إلى حلٍّ لأزمة قانون التجنيد سيفضي إلى تكبير الانتخابات". ويلزم القانون كل إسرائيلي وإسرائيلية، بالتجنيد الإجباري عند بلوغ ١٨ عاماً، ولكن المتدينين اليهود يرفضون الخدمة العسكرية بداعي تفرغهم لدراسة التوراة. ونُقِل عن نائب وزير الصحة وزعيم حزب "يهودوت هتوراه"، يعقوب ليتسمان، قوله "لن نكون قادرين على التصويت لصالح الميزانية ما لم يتمّ تمرير قانون التجنيد"، وأضاف "لقد كان تمرير إعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية جزءاً من اتفاقنا مع حزب الليكود، للانضمام إلى الحكومة، ونتوقع من جميع أطراف الائتلاف دعم القانون إذا ما أرادوا لهذا الائتلاف البقاء". وأشار ليتسمان إلى أن المصادقة على مشروع القانون بقراءة تمهيدية لا يكفي ويتعيّن تمرير القانون بشكلٍ كاملٍ عبر ٣ قراءات في الكنيست، وقال "سنصوّت ضد الميزانية إذا لم يتمّ تمرير مشروع القانون".

وصف رئيس الكيان رؤوبين ريفلين، أزمة الائتلاف الحكومي، والتي قد تؤدي إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، بالحساسة، واعتبر أن حلّ هذه القضية يكمن في إيجاد تسوية ملائمة وليس عن طريق الإكراه. وأضاف: "إذا لم ننجح في حل هذا الخلاف بواسطة الحوار العميق، ومحاولة التوصل إلى ترتيبات مسؤولة ومحترمة وواقعية، فإنّ هذه القضية ستواصل تقويض استقرار النظام السياسي، والأسوأ من ذلك، ستزيد التوتر بين القطاعات المختلفة، وشدّد على أنه "من أجل تهدئة التوتر والتقدم، يجب أن نجد آليات إضافية للحوار بيننا حتى يتضح أن هذا ليس نزاعاً بين أناس يكرهون الجيش الإسرائيلي من جهة وآخرين يكرهون التوراة من جهة أخرى، وإنّما بين إسرائيليين يحترمون الجيش ويحترمون التوراة ومن يدرسونها".

معارضة حزبية لتبكير الانتخابات:

قالت صحيفة (يديעות أchronوت): "إن كافة رؤساء أحزاب الائتلاف يعارضون تبكير موعد الانتخابات، لكنهم لا يتمكّنون من التوصل إلى حلّ لأزمة قانون التجنيد، بشكلٍ يمنع حلّ الكنيست والتوجّه للانتخابات، وأكد الوزير أن أرييه درعي ونفتالي بينت، والنائب في الكنيست موشي غفني، أكدوا في رسائل واضحة إلى بنيامين نتنياهو، رفضهم تبكير موعد الانتخابات".

وينقسم الائتلاف الحكومي في مسألة قانون التجنيد، حيث تطالب الأحزاب الدينية بالمصادقة على القانون كشرط للتصويت على قانون الميزانية، وفي المقابل يطالب وزير المالية، موشيه كحلون، بتمرير الميزانية حتى نهاية الشهر الجاري، كما تم الاتفاق مسبقاً مع كتل الائتلاف، كشرط لبقائه في الائتلاف الحكومي.

ومن جهته، يعارض وزير الجيش الإسرائيلي افيغدور ليبرمان بشدّة قانون التجنيد، الذي يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية.

كما يعارض الوزير أرييه درعي، رئيس حزب (شاس)، الأزمة التي قاد إليها نائب الوزير يعقوب ليتسمان، ويشترط التصويت على الميزانية بالتصويت على قانون التجنيد، وقال إنه يحاول التوصل إلى تسوية وأنه يحظر على نتنياهو تبكير موعد الانتخابات.

وقال درعي أن الاتصالات المكثفة التي يجريها مع كل الشركاء في الائتلاف تبين أنه يمكن حلّ هذه المسألة فوراً، مضيفاً: "الجمهور لن يسامح من يقود الدولة الآن إلى انتخابات زائدة ويفكك حكومة اليمين، الأكثر اجتماعية منذ قيام إسرائيل".

وقال بينت أن "كل رؤساء الأحزاب في الحكومة يريدون منع الانجرار إلى انتخابات تبذر مئات مليارات الشواكل، ولذلك نعمل كلنا بتنسيق من أجل دفع قانون يسمح بالعودة إلى مسار التجنيد التدريجي للمتدينين. وتابع: "أنا متقائل جداً وأعتقد أننا سننجح في مطلع الأسبوع المقبل، بحل الأزمة ومواصلة إدارة شؤون الدولة بشكل مسؤول"، كما يرى غفني أنه يمكن حل هذه الأزمة خلال عشر دقائق.

من جهته كرّر ننتياهو من واشنطن، وهذه المرة بصوته وأمام عدسات الكاميرات، تهديده بتفكيك الحكومة، أو استمرار ولايتها حتى الموعد الرسمي للانتخابات (تشرين الثاني ٢٠١٩)، وقال ننتياهو أنه يجب التوصل إلى حلٍ طويل الأجل، وقال: "لست معنياً بحلٍ يدحرج هذه الطابة لعدة أسابيع أخرى نجد أنفسنا بعدها في أزمة"، وقال للصحفيين: "أريد حلاً كاملاً، وإلا سنضطر للتوجه للانتخابات".

وآدعى ننتياهو أنه ليس معنياً بالانتخابات، ووصف الوضع في الائتلاف بـ"غابة الكينا"، وقال: "بعض رفاقي تسلّقوا على قمة أشجار الكينا ويجب بكل بساطة النزول عن الشجرة"، وقال: "أنا أريد الاستمرار حتى ٢٠١٩، وأن يوافق الشركاء على ذلك، وإذا لم يوافقوا فسننوّجّه للانتخابات".

وأوضحت مصادر في حاشية ننتياهو أن الجهد الرئيسي الآن هو صياغة توافق واسع في الآراء حول قانون مقبول على أعضاء الائتلاف بما فيه الكفاية، وضمان ألاّ ينسحب أي شخص يعارضها، رئيس "يسرائيل بيتينو" أفيغدور لبيرمان، من الحكومة. ويقدر ننتياهو أن لبيرمان لن يصوت لصالح القانون، وسيوافق على التغيب عن التصويت.

وقدّرت جهات في الائتلاف أن ننتياهو يريد ضمان التزام الشركاء بعدم الانسحاب من الائتلاف إذا قرّر المستشار القانوني للحكومة تقديم لائحة اتهام ضده، وقال وزير رفيع انه إذا فهم الشركاء بأن ننتياهو يقود نحو تبكير موعد الانتخابات، بسبب التحقيقات والتوصيات، فانهم لن يتعاونوا معه.

وزيرة القضاء، أيليت شكيد، تطرقت في خطابٍ ألقته أمام مؤتمر اللوبي اليهودي الأمريكي (أيباك)، إلى أزمة قانون التجنيد، واعتبرتها "أزمة مزيفة"، وأنه سيكون من عدم المسؤولية أن تقود هذه الأزمة إلى الانتخابات وإسقاط حكومة اليمين، ويجب العمل مع شركاء الائتلاف على صيغة تسوية يتعايش معها الجميع. وأكدت أن الحكومة الحالية جيدة وتفعل أشياء مهمة في مجالات الأمن والاقتصاد والقانون والتعليم، وليس هناك ما يدعو إلى منح اليسار متعة الإطاحة بحكومة يمينية؛ لا يمكن لأحد الالتزام بأن اليسار لن يصل إلى السلطة .

وفي هذا السياق قالت "يديعوت أحرونوت"، إن مسؤولين كبار في حزب الليكود، ادّعوا خلال لقاءات مغلقة، أن بنيامين ننتياهو يستغل الأزمة مع المتدينين من أجل تبكير موعد الانتخابات، على ما يبدو إلى

نهاية حزيران القادم، ووفقاً لادعائهم فإن هذا التاريخ يعتبر مريحاً لنتنياهو بعد تقديم توصيات الشرطة في الملفين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠، ولكن قبل صدور قرار المستشار القانوني بشأن ما إذا سيتم تقديم لائحة اتهام ضده. وقال مسؤول كبير في الحزب الحاكم أن "شهر حزيران هو تاريخ نتنهاو المفضل لأن الموعد المقبل للانتخابات لا يمكن أن يكون إلا بعد أيلول، وحتى ذلك الحين لا توجد وسيلة لمعرفة كيف ستتطور كل قضية ضده". وأضاف: "في تكبير موعد الانتخابات الآن سيكسب نتنهاو مرتين: سيتوجه إلى الانتخابات مع التوصيات التي أدار بالفعل حملة ناجحة ضدها، وأيضاً سيكسب شركاء أكثر انضباطاً في الائتلاف، لأنه بعد الانتخابات سيتجرؤون بشكل أقل على تقويض مكانة نتنهاو، يجب أن يفهم الجمهور بأن نتنهاو يقود نحو الانتخابات من أجل نفسه".

وآدى مصدر آخر في الليكود أن من شأن نتنهاو "تقييد" شركائه إذا فاز في الانتخابات: "إذا تقرر بعد بضعة أشهر من ولايته تقديم لائحة اتهام ضده - سيكون من الصعب أكثر على بينت، كحلون أو ليرمان تفكيك حكومة جديدة بعد حصول نتنهاو على ثقة الشعب". وأضاف: "بدلاً من التحقيقات بإمكانه التوجه إلى انتخابات على خلفية أزمة التجنيد". ويخشى بعض نواب الليكود من الانتخابات لأنها قد تكلفهم مقاعدهم. وأظهر استطلاع للرأي أجرته القناة العاشرة، أنه في حال جرت الانتخابات اليوم، فإن كتلة "الليكود" تحصل على ٢٩ مقعداً، بواقع مقعدين أكثر من الاستطلاع الأخير وواحد أقل من التي حصلها الليكود بالانتخابات السابقة؛ بينما تحصل كتلة "يش عتيد" على ٢٤ مقعداً، في حين تتراجع كتلة "المعسكر الصهيوني" إلى ١٢ مقعداً.

ويظهر الاستطلاع الذي يتزامن مع أزمة إئتلافية تهدد بتفكك الحكومة والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة، في ظل أزمة قانون "التجنيد"، أن جميع مركبات الإئتلاف تحافظ على قوتها مقارنة بالاستطلاع السابق: "البيت اليهودي" يفوز بـ ١٠ مقاعد في الكنيست (١٠ في الاستطلاع السابق)، و"يسرائيل بيتينو" على ٧ مقاعد، و"يهودت هتوراة" يحصل على ٦ مقاعد، و"شاس" على ٥ مقاعد، في حين يتراجع حزب "كولانو" برئاسة وزير المالية، موشيه كحلون، من ٨ إلى ٧ مقاعد.

وبحسب الاستطلاع يرتفع تمثيل "ميرتس" في الكنيست في انتخابات تجري اليوم لـ ٨ مقاعد، وذلك في أعقاب انسحاب رئيسة الحزب، زهافا غلؤون، ورئيس الكتلة، إيلان غيلؤون، من المنافسة على قيادة الحزب.

وتحتفظ القائمة المشتركة، وفقاً للاستطلاع، على قوتها المتمثلة بـ ١٢ مقعداً. وتضم الكتلة اليسارية في انتخابات تجري اليوم ٥٦ مقعداً، بينما تحصل الكتلة اليمينية والحريديم على ٦٤ مقعداً في الكنيست.

وتشير التقديرات التي نقلتها القناة الإسرائيلية الثانية عن مسؤولين في الائتلاف الحكومي، أن أحزاب "الحريديم" لن تتنازل عن مطالبها المتعلقة بقانون التجنيد، وأن كتلة "يهדות هتورا" مصرة على إصدار قانون يمر بالقراءات الثلاثة بالكنيست، قبيل المصادقة على ميزانية العام ٢٠١٩، كون المصادقة على الميزانية آخر ورقة ضغط يمتلكها.

وتؤكد المصادر أن الخيار الوحيد الذي تبقى أمام نتتياهو هي التوجه لوزير المالية، كحلون، الذي أكد مؤخراً على مطلبه المتعلق بالمصادقة الفورية على "ميزانية ٢٠١٩" وأن يجري ذلك في الموعد المحدد، وهدد أنه سيفكك الحكومة إذا لم يتم له ذلك، على أمل التوصل معه (نتتياهو وكحلون) إلى تسوية تؤجل من خلالها المصادقة على الميزانية حتى شهر حزيران/ يونيو المقبل.

وتشير التقديرات إلى أنه في حال رفض كحلون تأجيل المصادقة على الميزانية حتى الصيف المقبل، وتم تفكيك الائتلاف وتقرر الاذهاب إلى انتخابات مبكرة، سوف يعمل نتتياهو على إجراءها في أسرع وقت ممكن، وأنه إذا ما تحقق سيناريو مشابه سوف تجري الانتخابات في الـ ٢٦ من حزيران المقبل، وتحديداً يوم الثلاثاء الأخير قبل دخول موعد العطلة الصيفية.

وذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية بأن رئيس الحكومة بنيامين نتتياهو طالب إئتلافه الحكومي التوصل إلى حلٍ طويل المدى من شأنه أن يسمح باستمرار الحكومة حتى نهاية ولايتها الحالية، وإلا سوف يذهب إلى انتخابات مبكرة.

وعلى الرغم من أن نتتياهو غير معني بانتخابات مبكرة حالياً تقول القناة العاشرة، أن خياراً كهذا لا يرتبط فقط برغباته، وإنما بشركائه بالائتلاف الحكومي، وعلى ضوء ذلك، أوضح رئيس طاقم نتتياهو لمركبات الائتلاف الحكومي، وزير المالية موشيه كحلون، ووزير الأمن، أفيدور ليبرمان، ولأحزاب الحريديم، أنه "لن يتم قبول أي حل مرحلي من شأنه أن يفجر المسألة من جديد خلال الأشهر المقبلة، وأن يعيد تهديد استقرار الحكومة".

وأشارت القناة إلى أن الصيغة النهائية لحل قد يرتضيه نتتياهو تكون بتوافق الائتلاف الحكومي وبالتشاور مع المستشار القضائي للحكومة.

وأكدت القناة العاشرة أن أعضاء الكنيست من قائمة "ديغيل هتورا"، وهي جزء من حزب "يهדות هتورا"، سيجتمع مع مرجعياتهم الدينية للبحث مع الحاخامات إلى أي مدى سوف يقدمون "تنازلات" بشأن مسألة قانون التجنيد، أو مواصلة تهديداتهم بعدم تمرير "موازنة ٢٠١٩"، إذا ما لم ينصاع الائتلاف الحكومي

إلى صيغتهم حول قانون "التجنيد"، وأضاف أن الحريديم على استعداد لبذل جهود لإنقاذ الائتلاف، حتى لو كان ذلك يتطلب اجتماعاً مشتركاً لجميع المجالس الكبرى للحاخامات.

من جهةٍ أخرى يواصل "الحريديم"، المظاهرات والاحتجاجات الراضية لتجنيدهم بالجيش الإسرائيلي وفرض الخدمة العسكرية عليهم كبديل عن تعلم "التوراة"، وبالتزامن مع المظاهرة الأخيرة أعلنت وزيرة القضاء "أبيليت شكيد" عن تقديم مشروع قانون يقضي بإعفاء "الحريديم" من الخدمة العسكرية؛ ويقضي مشروع القانون الذي بادر إليه عضو الكنيست من حركة "شاس" يوأب بن تسور، إعفاء "الحريديم" من الخدمة العسكرية، والإبقاء على مكانتهم كطلاب يدرسون "التوراة".

وتأتي المبادرة لمشروع القانون وتقديمه للجنة الوزارية للتشريع للمصادقة عليه، في محاولة لتسريع الحل للأزمة في الائتلاف الحكومي، ووفقاً للخطة، التي لم تتم الموافقة عليها بعد، سيتم المصادقة على مشروع القانون من قبل لجنة الوزارية، على أن يكون ذلك مصحوباً بمذكرة قانونية من المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت.

وسيمت المصادقة على مشروع القانون بالقراءة التمهيديّة قبل أو بالتزامن على التصويت على مشروع ميزانية الدولة للعام ٢٠١٩، حيث من المقرر أن تصوت الكنيست على ذلك بالأسبوع القادم، بيد أنه لم يتم التوصل إلى الآن إلى صيغة توافقية نهائية لمرور قانون الإعفاء من التجنيد للحريديم.

موقف الجيش:

من جهةٍ أخرى نقلت صحيفة هآرتس، أن جهات رفيعة في الجيش، قامت بإعداد وجهة نظر لوزارة الجيش، تعتبر اتخاذ إجراءات جنائية ضد المتدينين اليهود (الحريديم) الذين يرفضون الخدمة العسكرية مسألة لا تساعد على زيادة نسبة المتجندين المتدينين.

ووفقاً لوجهة النظر التي صيغت بدعم من النيابة العسكرية، ينبغي تقاضي اعتقال (الحريديم) الذين يجري تعريفهم كمتهزبين من الخدمة، وإنما معاقبتهم على الصعيد المدني.

وبحسب المسؤولين الكبار في الجيش، فإن اعتقال (الحريديم) الذين يرفضون الحضور إلى مكاتب التجنيد والحصول على إعفاءات كطلاب في المدارس الدينية لا يردع الجمهور المتدين "الحريدي"، بل على العكس، يشجع العصيان في صفوف الشباب المنتمين إلى الفصيل المتطرف الذي يعارض التجنيد.

ووفقاً للقانون، فإن التهرب من الخدمة العسكرية يعتبر مخالفة جنائية، لكن الجيش يعتقد أن "الحريديم" الراغبين في التجنيد ليسوا مدفوعين بالخوف من السجن أو السجلات الجنائية، وأن ما يؤثر عليهم

هو التغييرات الداخلية التي تحدث في مجتمع "الحريديم". وفي المقابل فإن اعتقال الشبان المتدينين الذين لم يتجنّدوا حتى اليوم، لم يزد من عدد المتجنّدين المتدينين.

وينظر الشبان "الحريديم" في الجناح المقدسي إلى أولئك المعتقلين بسبب رفضهم الخدمة، نموذجاً يحتذى به. وقد تم اعتقال نحو ٢٠٠ من المقدسيين المتدينين في السنوات الأخيرة لعدم امتثالهم في مركز التجنيد.

ويعتقد الجيش الإسرائيلي أنّ احتجاز الرفضين ومحاكمتهم وسجنهم، يتقل على النظام العسكري، ويعرضون بدلاً من ذلك معاقبة الشباب (الحريديم)، الذين يرفضون الخدمة بوسائل مدنية، مثلاً، منعهم من الحصول على رخصة قيادة، منعهم من مغادرة البلاد أو حرمانهم من المخصصات المالية. ويفضّل الجيش عدم تقديم هؤلاء إلى المحكمة العسكرية، وإنّما إلى محكمة مدنية. ولكن حتى لو تمّت محاكمتهم في المحكمة العسكرية، فإنّ كبار مسؤولي الجيش يقترحون بأن تتولى السلطات المدنية المختلفة تطبيق العقوبات، وفقاً للمقترحات أعلاه.

ووفقاً لما ذكره المسؤول الكبير، فإنّ العقوبات المدنية والاقتصادية ستجعل الرفضين يتوجّهون إلى مكاتب التجنيد بشكل أسرع وأكثر كفاءة من الاعتقالات، كما أنه وفق قانون التجنيد الحالي، فإنّ شاباً إسرائيلياً في سن التجنيد لا يمتثل في مكتب التجنيد من أجل الحصول على إعفاء على أساس تدينه، يُعتبر متهرباً من الخدمة، ويتمّ اعتقاله وتقديمه إلى محكمة عسكرية، وعادة ما يحكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى عدة أشهر.

وفي السنوات الأخيرة، أدّت الاعتقالات إلى مظاهرات عاصفة من جانب فصيل القدس الراديكالي والى اشتباكات مع الشرطة، وقدم الجيش، وجهة النظر هذه إلى وزارة الجيش كجزء من الأعمال التحضيرية لصياغة مشروع قانون حكومي يتعلق بتجنيد (الحريديم)، بعد رفض المحكمة العليا لمشروع قانون التجنيد الحالي.

وقد منحت المحكمة العليا الحكومة مهلة سنة واحدة - حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ - للمصادقة على قانون جديد. لكن (يهودت هتورا) لا يريد انتظار تقديم مشروع القانون الحكومي، لأنه يعتقد أن المهلة الزمنية التي حددتها المحكمة قصيرة ولن تتيح استكمال التشريع، وبالتالي سيتم إلغاء القانون الحالي.

وفي حال إلغاء القانون لن يكون أمام الجيش إلا تجنيد الشبان (الحريديم) أو اعتقالهم، وهذا هو السبب الذي جعل (يهودت هتورا) تربط بين المصادقة على القانون وتمير الميزانية العامة.

قضايا فساد نتنياهو

في تطورٍ جديدٍ قال "شاهد الملك" في "الملف ٤٠٠٠"، نير حيفتس، أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان رهن إشارة زوجته ساره وابنه يائير، حتى في القرارات الأمنية. وقال أمام محققي الشرطة بشأن ما يحصل في مسكن رئيس الحكومة، أن القرارات التي تُتخذ هناك سخيفة، وخلافاً لرأي المستويات الأمنية، فقد كان نتنياهو يصل إلى بيته، وهناك يغيّر رأيه بتأثير سارة ويائير. وجاء أن حيفتس قال لمقربين منه أن "نتنياهو، وبتأثير يائير الابن، أظهر عدم مسؤولية وطنية، واتخذ قراراتٍ مسّت بالمصالح القومية لإسرائيل وأمنها".

وأضاف أن يائير وساره يشاركون نتنياهو في إدارة شؤون الدولة، وأن نتنياهو خلال أزمة هيئة البث العامة قد سعى إلى تسوية، إلا أن موقف ابنه جعله يغير رأيه؛ وقال أيضاً أن نتنياهو الابن قد تسبّب بأضرار لوالده وللدولة، وأن ذلك كان سبب استقالته في تشرين أول عام ٢٠١٧.

كما قال حيفتس: "أدركت أن عصر نتنياهو قد انتهى، وأنه سيكون هناك لائحة اتهام ضده، سواء مع شهادتي أو بدونها"، كما أشار إلى أنه عارض هجوم نتنياهو على الشرطة وعلى سلطات القانون. وقالت القناة العاشرة أن حيفتس سيدلي بشهادة حول "أحداث أمنية" عمل فيها نتنياهو خلافاً لرأي جهاز الأمن العام (الشاباك) والموساد، وذلك في أعقاب ضغوط من زوجته ساره وابنه يائير.

ومن الجدير بالذكر أن الشرطة، توصلت، لاتفاق "شاهد ملك" مع المستشار الإعلامي السابق لعائلة نتنياهو، نير حيفتس، والذي يعتبر ثالث شاهد ملك في ملفات الفساد التي يشتهب بها نتنياهو (الملف ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠)، إذ وقّع أري هارو، المدير السابق لمكتب رئيس الحكومة، نتنياهو، والمدير العام السابق لوزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، اتفاقيات مماثلة وقدم شهادات مفصلة ضد رئيس الحكومة نتنياهو.

ويذكر أن حيفتس، المستشار الإعلامي السابق لعائلة نتنياهو معتقل منذ أسبوعين في إطار ملف "بيزك - واللا" (الملف ٤٠٠٠)، وكان يعتبر في السنوات الأخيرة ضمن الشخصيات التي كانت محط ثقة نتنياهو وزوجته ساره. وعمل مستشار إعلامياً في السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٧ لعائلة نتنياهو، وخاصة سارة.

وعلق نتنياهو على التطورات الأخيرة في سياق التحقيق في "الملف ٤٠٠٠"، قضية ("بيزك" - واللا)، والتوقيع مع شاهد ملك ثالث في قضايا الفساد التي تلاحقه، واعتبر أنه "عندما توجد هناك قاعدة حقيقة (لدى الشرطة)، لن تحتاج (أجهزة التحقيق) إلى شاهد ملك واحد، وعندما لا يوجد هناك أي شيء، تجنيد ألف شاهد ملك لن يساعد".

وتابع نتنياهو، في اتهامٍ مبطنٍ للشرطة وأجهزة التحقيق: "ياخذون الناس الذين يدعون أنهم ارتكبوا جريمة، يعتقلونهم، يمارسون عليهم الضغط والترهيب، ويقولون لهم: انتهت حياتكم وحياة عائلاتكم، قد انتهت،

سوف نأخذ منكم كل شيء تقريباً، بما في ذلك حريتكم؛ تريدون الخروج من هذا كله - هناك مخرج واحد -
أسيئوا لنتنياهو".

ملفات فساد نتنياهو قد تبكر موعد الانتخابات:

أفادت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن بنيامين نتنياهو، من شأنه القيام بخطوات لتبكير موعد
الانتخابات للكنيست، وذلك في الوقت الذي يخضع نتنياهو للتحقيق في شبهات فساد بعدة ملفات ببعضها
أوصت الشرطة تقديمه للمحاكمة.

وأضاف نتنياهو، الذي حرض على قيادة الشرطة، غير مرة، والتي تحقق بشبهات فساد ضده في
أكثر من قضية: "الشرطة تقول للمتهمين: لا يهم إن قلمت الأكاذيب الوهمية، ما يهم أن تلقوا باللوم على
نتنياهو".

وختم نتنياهو بالقول: "هذا السعي المهووس لعقد اتفاقيات شاهد ملك أول وثاني وثالث هو أفضل دليل
على أنه لا يوجد هناك أي شيء".

ذلك وقالت القناة الإسرائيلية العاشرة، أن المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، صرح في
جلسات مغلقة، أنه إذا تم تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، سيضطر للاستقالة، وأوضح أن هذا ذلك لن يتم وفقاً
لموقف قضائي رسمي من مندلبليت، وإنما موقف مبدئي.

وأوضح أنه بالرغم من أن القانون يتيح لنتنياهو البقاء في منصبه بعد تقديم لائحة اتهام رسمية ضده، إلا
أنه بالإمكان مواجهة القانون من عدة زوايا قضائية، فيما قالت مصادر قضائية إنه لن يكون من السهل الدفاع
عن قرار نتنياهو بالبقاء في منصبه بعد صدور لائحة اتهام.

في المقابل، نقل موقع "واللا" الإسرائيلي عن مسؤول كبير في سلطة إنفاذ القانون، أن تصريحات نتنياهو
تتضمن انتقاداً قاسياً ضد المستشار القضائي للحكومة، وأوضح أن "المستشار القضائي، هو من يصادق
على شهود ملك، ويقرر ما إذا كان سيتم تجنيد أو عدم تجنيد شهود ملك". وأضاف أنه "في الوهلة الأولى يبدو
وكأنه (نتنياهو) ينتقد محققي الشرطة، لكنه في الحقيقة يوجه رسالة حادة للمستشار القانوني، بأن ملف القضية
في بدايته"؛ و اعتبر تصريحات نتنياهو "محاولة لتخويف وإرهاب موظفي سلطة إنفاذ القانون من جانب رئيس
الحكومة".

المناورات الأمريكية الإسرائيلية

إنطلقت في ٤-٣-٢٠١٨ مناورات عسكرية مشتركة للجيش الإسرائيلي والأميركي تحاكي حرباً إقليمية شاملة وتعرض الكيان لهجمات صاروخية من عدة جهات، وخاصة من الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة والجبهة الشمالية مع حزب الله.

وتهدف المناورات المشتركة تحسين القدرات الدفاعية من هجوم صاروخي باليستى من عدة جهات، وبالإضافة إلى تعزيز التعاون الجوي، ستجرى تدريبات إضافية يشارك فيها حوالي ٦٥٠ من مشاة البحرية الأميركية.

ويهدف التمرين إلى تعزيز التعاون والتنسيق التبادل الخبرة بين الجيشين لرفع الجاهزية الدفاعية في مواجهة تهديدات صاروخية، حيث جرى التمرين في إسرائيل للمرة التاسعة منذ العام ٢٠٠١، إذ يعتبر التمرين هذا العام التمرين الأكبر المشترك للجيش الإسرائيلي والقيادة الأوروبية للجيش الأميركي، وحسب الجيش، فإن المناورات التي تستمر حتى منتصف آذار الجاري، تشمل تدريبات على استخدام أنظمة الدفاع الصاروخي والقبة الحديدية وباتريوت، وتنطلق المناورة لمواجهة أي سيناريوهات حرب محتملة على أي من الجبهات حيث سيجري استخدام المقاتلات والمروحيات وطائرات دون طيار.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، أن مناورات وتدريبات مشتركة من هذا القبيل تُمكن الجيش الإسرائيلي والبحرية الأميركية من تعزيز التعاون والتعلم المتبادل.

يُشار إلى أن القاعدة الأم للسفينة وحاملة الطائرات التي رست في ميناء حيفا، هي قاعدة البحرية في ولاية فلوريدا، وتتمركز السفينة الآن في الأسطول السادس، البحرية الأميركية في أوروبا، وسُميت السفينة على اسم معركة "أيو جيما" ضد اليابانيين في الحرب العالمية الثانية، التي أصبحت رمزاً لقدرة سلاح البحرية على الفوز وتحقيق الانتصارات على الرغم من الظروف الصعبة بشكل خاص، ولدى السفينة القدرة على نقل وتشغيل أدوات مختلفة، بما في ذلك أدوات برمائية، مع الحفاظ على مسافة آمنة من الشاطئ. بالإضافة إلى ذلك، فإن السفينة لديها الأدوات والنظم التي تسمح لهبوط طواقم طيران والأدوات على مدرج الهبوط ٢٥٧ متراً طويلة في حين يطير نحو الساحل، وقال قائد الفيلق البحري، العقيد فاريل ج. سوليفان: "هذه المناورات فرصة غير عادية للجيشين للعمل معاً وإظهار الالتزام المتبادل".

وعلى الرغم من أن مناورات "جونبير كوبرا"، التي يُشارك فيها الجيشان الأميركي والإسرائيلي، تجرى للمرة التاسعة، إلا أن طابعها وحجمها هذا العام يحمل دلالات كبيرة، إلى جانب أن مسوغات المشاركة الأميركية فيها تنطوي على رسائل سياسية واضحة.

فهذه المناورات، التي تستهدف اختبار فاعلية التعاون بين منظومات الدفاع الجوي لكل من جيش الاحتلال والجيش الأميركي في تأمين العمق "الإسرائيلي" وتقليص فرص تعرّضه لأضرار كبيرة جراء إطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ من أنواع مختلفة خلال الحروب المقبلة، هي الأكبر في حجمها منذ انطلقت "جونبير كوبرا" في عام ٢٠٠١.

ويدلّ حجم المناورة الكبير، ناهيك عن تضمّنها تدريبات على اختبار فاعلية منظومات الدفاع الجوية في مناطق كثيرة وواسعة في جنوب ووسط وشمال إسرائيل، على حجم مخاوف "تل أبيب" من التبعات الخطيرة لاندلاع مواجهة مع "حزب الله" تنهال فيها على جبهتها الداخلية عشرات الآلاف من الصواريخ التي سيطلقها "حزب الله".

وتتميّز هذه المناورة هذا العام عمّا سبقها بأنها تشمل نمطين من التدريبات على مواجهة الهجمات الصاروخية، أحدها يتمثل في اختبار مدى فاعلية منظومات الدفاع الجوي الأميركية "باتريوت" في التصدي بشكلٍ فعليٍّ لهجمات صاروخية سبق أن تعرّض لمثلها العمق الإسرائيلي، في حين أن النوع الثاني يتعلّق بتدريبات تهدف إلى محاكاة هجمات صاروخية لم يسبق أن تعرّض لها هذا العمق. وسيتدرب ٢٥٠٠ ضابط وجندي أميركي، ينتمي معظمهم إلى منظومات الدفاع الجوي في قيادة الجيش الأميركي في أوروبا، إلى جانب ٢٠٠٠ عنصر من أطقم الدفاعات الجوية الإسرائيلية، على محاولة تقليص مستوى المخاطر الناجمة عن سقوط الصواريخ على العمق الإسرائيلي.

وما يعزّز من أهمية هذه المناورات، حقيقة أن القيادتين السياسية والعسكرية في "تل أبيب" تتطلّقان من افتراض مفاده بأن "إسرائيل" خلال المواجهة المقبلة يمكن أن تتعرض لهجمات صاروخية انطلاقاً من سورية وغزة، وليس من لبنان فقط.

وما يشي بحجم المأزق قيادة العدو، وحالة انعدام اليقين من إمكانية صدّ الهجمات الصاروخية الواسعة، حقيقة أنها تأتي في ظلّ تحذيرات يطلقها جنرالات وموظفون كبار في الصناعات الجوية من أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية غير جاهزة لمواجهة آلاف الصواريخ التي يمكن أن تسقط في يوم واحد، ولا سيما انطلاقاً من الجبهة الشمالية، والتي يمكن أن تصيب مرافق استراتيجية حساسة.

إلى جانب ذلك، فإن الإفصاح عن مسوغات المشاركة الأميركية في المناورات هذا العام يحمل رسالة سياسية واضحة، إذ إن الأميركيين لا يشاركون فقط من أجل إطلاع نظرائهم الإسرائيليين على الخبرات التي اكتسبوها، بل إنه حسب تعليمات إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فإن القوة الأميركية تشارك في هذه

المناورات هذا العام بهدف الاستعداد للإسهام بشكلٍ فاعلٍ في الجهد الحربي من خلال التصدي للهجمات الصاروخية التي ستعرض لها إسرائيل في المواجهة المقبلة.

ونقل موقع مجلة "الدفاع الإسرائيلي"، عن قائد منظومات الدفاع الجوية الإسرائيلية، الجنرال تسفيكا حيموفيتش، قوله أنه في حال تعرّضت إسرائيل لهجوم فإن "القوات الأميركية ستتشر في جميع أرجاء إسرائيل إلى جانب أطقم الدفاعات الجوية الإسرائيلية، بهدف تأمين إسرائيل من الصواريخ"، واعتبر أن إجراء المناورة يعكس طابع التعاون الاستراتيجي العميق بين الجيشين الإسرائيلي والأميركي.

وتمثل مبادرة الجانب الإسرائيلي تحديداً للإعلان عن أن الجيش الأميركي سيشارك بشكلٍ فعلي في التصدي للهجمات الصاروخية التي ستعرض لها إسرائيل انقلاباً على المنظور الأمني الإسرائيلي، الذي ينطلق من افتراض مفاده أن إسرائيل مطالبة بالدفاع عن نفسها بجهودها الذاتية فقط.

ويتّضح من تتبّع بيانات سلاح الجو الإسرائيلي، ومن تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية المقتضبة للتدريبات، أن الرقابة العسكرية تفرض تعتياً على المناطق والأماكن التي يتم فيها نصب بطاريات الدفاع الجوي أو بالقرب منها خلال المناورات، وذلك لعدم منح "العدو" معلومات حول طابع المناطق والأهداف التي تخشى تل أبيب أن تتم إصابتها خلال الهجمات الصاروخية.

يُذكر أن صحيفة "معاريف" نقلت أخيراً عن ثلاثة من كبار موظفي الصناعات العسكرية الإسرائيلية السابقين قولهم إن إسرائيل مطالبة بإخلاء نصف مليون مستوطن على الأقل من منطقة حيفا ومحيطها، خشية أن يتعرّضوا لمخاطر كبيرة جراء سقوط صواريخ "حزب الله" على مجمعات الأمونيا ومحطات التكرير ومصانع البتروكيماويات في خليج حيفا.

من جهةٍ أخرى حدّر كل من وزير الحرب أفيغدور لبيرمان، ورئيس هيئة الأركان في جيش الاحتلال الجنرال غادي آيزنكوت، من نية وزارة المالية تقليص ميزانية وزارة الجيش في إطار قانون ميزانية عام ٢٠١٩. وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن لبيرمان طالب خلال جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن البرلمانية أمس بإعادة ميزانية ثمانية مليارات وثلاثمائة مليون شيكل تم تقليصها.

من جهته، قال آيزنكوت أن "التقليص سينال من جاهزية الجيش"، مشيراً إلى أن "هنالك تهديدات أخرى سوى الإيرانية والفلسطينية التي تتعرض لها إسرائيل، وقادرة على زعزعة الاستقرار في المنطقة".

تشاؤم اسرائيلي حيال الأمن والسياسة

أظهر استطلاع للرأي أعدته كلية "سابير"، حول نظرة الإسرائيليين لدولة إسرائيل في العام ٢٠٢٨، حالة من عدم التفاؤل، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بالأوضاع الأمنية والفساد الحكومي والتوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، في المقابل حظيت المسائل المتعلقة بالاقتصاد إجابات عكست رؤية أكثر تفاؤلية. وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" شمل الاستطلاع مواطنين إسرائيليين من جميع المناطق والقطاعات والطبقات والمجتمعات المحلية، لمعرفة نظرتهم للبلاد في عام ٢٠٢٨. وقد أجري الاستطلاع في شباط/فبراير مع عينة مكونة من ٦٢٤ شخصاً، جميعهم من الشريحة العمرية ما فوق الـ ١٨ عاماً، ٥٠١ منهم يهود و١٢٣ عربياً.

تظهر نتائج الاستطلاع أن ٣٧,٥% من الإسرائيليين يعتقدون أن الوضع الأمني لن يتغير، في حين يعتقد ٣١% أن الوضع سيتحسن و ٢٠% قالوا إن الوضع الأمني سوف يزداد سوءاً. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد ٦٠% أنه بحلول عام ٢٠٢٨ لن يكون هناك اتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، مقابل ١٥% يقولون إنه سيتم التوصل إلى تسوية بحلول ٢٠٢٨.

وعبر الإسرائيليون عن عدم ثقتهم في الاتفاق النووي الإيراني، إذ يعتقد ٥٤% أن إيران ستطور أسلحة نووية في غضون عشر سنوات، مقابل ١٥% يعتقدون أنها لن تتجح في تحقيق ذلك. أما بالنسبة للسلام الإقليمي: ٤٠% "يخشون عدم التوصل إلى اتفاق سلام مع دول عربية أخرى"، مقابل ٣٤% يعتقدون أنه ذلك سيحدث.

وفي ما يتعلق بالوضع الاقتصادي، قال ٤٨% إنهم يعتقدون أن الوضع الاقتصادي سيتحسن (مقارنة مع ٢٤% الذين يعتقدون أنه سيتفاقم)، ٥٦% يعتقدون أن شراء الأزواج الشابة للشقق السكنية سيكون أكثر صعوبة، مقابل ٢٠% يعتقدون أنه الأمر سيكون أسهل مما هو عليه اليوم، و ٥٣% يعتقدون أن معدل الفقر في إسرائيل سيرتفع، في حين يعتقد ٢١% أنه سوف يقل.

ويرى ٤٧% من المستطلعة آرائهم أن الصدد بين المواطنين اليهود والعرب سيزيد، مقابل ١٩% قالوا إن سيقبل، في حين يعتقد ٤٧% من الجمهور أن التوتر بين العلمانيين والمتدينين سيرتفع، و ٢٣% يعتقدون أن حدة التوتر قد تنخفض.

ويرى ١٥% من المشاركين في الاستطلاع، أن التوتر بين الأعراق سيزداد بينما يعتقد ٤٤% أنه سينخفض.

وحول مكانة المرأة في إسرائيل، يعتقد ٦٩% أن وضع المرأة سيزداد قوة في ٢٠٢٨، بالمقارنة مع ٤% فقط الذين يعتقدون أنها ستضعف. وتوافقت آراء الإسرائيليين فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة: أكثر من نصف السكان يعتقدون أن العلاقات مع أميركا ستنمو. وفيما يتعلق بالفساد الحكومي، أظهرت النتائج أن الإسرائيليين أقلّ تفاؤلاً بكثير. ٤٩% يعتقدون أن حجم الفساد سيزداد، مقابل ٢٢% يعتقدون أنه سينخفض. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد ٦٣% من الإسرائيليين أن الكتلة اليمينية ستستمر في الحكم في عام ٢٠٢٨، بينما يعتقد ٨% فقط أن ما يسمى بـ"اليسار الإسرائيلي" سيعود إلى السلطة التنفيذية ويبجح في تشكيل حكومة.

وضع أبو مازن الصحي

زعمت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بأن صحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (٨٣ عاماً) تدهورت خلال الأشهر الأخيرة، وأن معلومات عن صحته وأدائه عرضت ونوقشت على المستوى السياسي والأمني في إسرائيل.

وقالت الصحيفة أنه بالرغم من أن التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يسير بصورة جيدة، إلا أن إسرائيل تستعد لإمكانية تدهور صحة عباس وتصاعد الصراع على خلافة عباس مما قد يقوّض الاستقرار النسبي السائد في الضفة الغربية حالياً.

وأجرى الرئيس الفلسطيني خلال زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة فحوصات طبية في مستشفى "بالتيمور" في نيويورك، كما أنه نقل للعلاج في أحد مستشفيات رام الله بعد ذلك. وفي كلا الحالتين صدرت بيانات للمتحدثين باسم السلطة الفلسطينية تنفي أن يكون عباس يعاني من أمراض مستعصية وأعلنوا أنه بصحة جيدة، كما أن الرئيس نفسه قال في ٢٢ شباط/فبراير الماضي بأن صحته جيدة.

وآدعت الصحيفة أن الرئيس عباس قلّص في العام الأخير ساعات عمله، كما أن الأشخاص الذين يعملون معه قالوا أن الرئيس بات عصبياً، قليل الصبر ويقوم بالتخاصم مع مساعديه ومسؤولين آخرين في السلطة الفلسطينية على حدّ زعم الصحيفة .

وقالت الصحيفة أنه كلما ساءت حالته الصحية فإنه سيبدأ تصاعد التنافس على تولّي السلطة وسط مرشحين كثر يطمحون بهذا المنصب. وهناك ما يقارب عشرة سياسيين ورجال أمن فلسطينيين يعتبرون أنفسهم ملائمين للمنصب، ومن الممكن أن تنشأ تحالفات فيما بينهم لضمان وصولهم إلى السلطة.

وقالت هارتس أن إسرائيل قلقة من نشوء عدم استقرار خلال هذه الفترة، أي عندما يتجلى بأن فترة عباس قريبة من نهايتها، وهناك مخاوف بأن يؤثر التوتر الداخلي كثيراً على مدى ضبط النفس الذي تمارسه أجهزة الأمن الفلسطينية للجم أي هجمات ضد الجيش الإسرائيلي وضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية. توسّعت الصحافة الإسرائيلية في الحديث باستفاضة عن مستقبل السلطة الفلسطينية في اليوم التالي للغياب المتوقع لرئيسها محمود عباس، في ظلّ ما يُشاع عن مرضه وتدهور صحته.

وذكر بنحاس عنبري المستشرق الإسرائيلي أن الحديث عن خلافة عباس من شأنه أن يزيد التوتر والضغط داخل قيادة حركة فتح، زاعماً أنها تعيش حالة من البلبلة، لأنه من غير الواضح لها حقيقة أن عباس سيبتحى فعلاً أم لا، ومع ذلك فإن قادة المجموعات المسلحة التابعة لفتح في مختلف مناطق الضفة الغربية بدأوا بالتسلح والتنظيم.

وأضاف أن الأجواء السائدة داخل بعض أوساط قادة فتح تشير إلى ضرورة أن يكون وريث عباس من مواليد الضفة الغربية، وليس قادماً من الخارج، ولعل ما يزيد حالة الاستقطاب داخل قيادة الحركة عدم وجود منظومة سياسية إدارية مُتفق عليه تنظم مسألة الوراثة، ممّا يزيد حدّة الاحتقان داخل الحركة، ويدفع قادتها في الضفة لأخذ زمام المبادرة بأيديهم، كل في منطقته.

وأشار إلى أنّه في حين يقوم جبريل الرجوب بتحشيد مدينة الخليل جنوب الضفة خلفه، فإن محمود العالول يقوم في نابلس شمال الضفة بالعمل ذاته، في حين أن مدينة جنين لم يعد له صلة بالقيادة المقيمة في رام الله، وتتمتع فتح هناك بحالة من الحكم الذاتي.

ورغم أن اللواء ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات العامة يعتبر من الأسماء المرشحة لخلافة عباس في ظلّ ما يحظى به من دعم دولي، كونه يقود عملية التنسيق الأمني مع إسرائيل، فإن الفلسطينيين ينظرون إليه كعميل لإسرائيل، ولكن في حال لم تستطع موازين القوى التنظيمية داخل الحركة حسم الخلافة لأي منها، فقد يقدم فرج على إحداث الفراغ من خلال انقلاب داخلي.

يبقى هناك محمد دحلان الذي انضم لقائمة المتنافسين لخلافة عباس، ومعه المسلّحون بمخيمات اللاجئين في الضفة، حيث أنفق الكثير من الأموال فيها، وخاض مؤيدوه معارك دامية مع رجال الأمن الفلسطيني، انتهت دون حسمها لصالح أي منهما.

أساف غيبور، الكاتب بصحيفة مكور ريشون، قال أن الفلسطينيين بدأوا يستعدون لليوم التالي لاختفاء عباس عن المشهد في ظلّ ما يعانيه من مرض وتعب، وتقدّمه في السن الآخذ بالتسارع، ورغم أنه كان يطمح بأن يسجل اسمه في قائمة الزعيم الذي أقام الدولة الفلسطينية، لكن حلمه لن يتحقق على ما يبدو، ومن تابع

خطاب عباس الأخير في الأمم المتحدة لابد أن يلحظ تطورات شخصية على مظهره العام، فقد بدت الكلمات ملتصقة بين شفثيه، ولم يستخدم لغة جسده كما جرت عادته، يحرك يديه ويرفعهما.

وأوضح أن من يعتقد بأن عباس رغم تقدم سنه سيقدم تنازلات جوهرية لتمرير صفقة القرن فهو مخطئ، لأنه لا يريد أن يذكر اسمه في التاريخ كمن أقدم على هذه التنازلات، ولذلك لا يُبدي جزءاً من مواجهة إدارة الرئيس دونالد ترامب، ولا يتأثر بالضغوط التي تمارس عليه من الزعماء العرب. وختم بالقول: "في ظل كل ذلك، فإن شهر مايو القادم سيشهد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني لاختيار خليفة لعباس، بهدف الحيلولة دون حدوث حالة من الفوضى القيادية داخل السلطة الفلسطينية، بحيث يقف على رأسها عدد من كبار القادة الفلسطينيين يقسمون بينهم المهام والمسؤوليات".

من جهةٍ أخرى دحض مسؤول فلسطيني رفيع أمام صحيفة "معاريف" الإسرائيلية الأنباء عن تدهور صحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإصابته بالسرطان وفقاً لأبناء انتشرت مؤخراً، لكن المسؤول الكبير أكد أن الرئيس الفلسطيني يعاني من إرهاق بسبب ضغوطات نفسية وجسدية نظراً لجيله المتقدم، تقام بعد إعلان ترامب عن القدس عاصمة لإسرائيل.

وقال المسؤول المقرب من أبو مازن أن "الرئيس في سن متقدمة، عقله يعمل ٢٤ ساعة، وفي الفترة الأخيرة لم يرتح ولا لحظة، يزور أوروبا، الدول العربية، الولايات المتحدة وروسيا حتى يقلص الأضرار التي سببها إعلان ترامب".

وأضاف المسؤول أن "الفحوصات الأخيرة التي أجراها أبو مازن في الولايات المتحدة جاءت للاطمئنان على حالة القلب لديه. كنت أعلم عن موعد هذا الفحص عشرة أيام مسبقاً. الحديث يدور عن فحوصات عادية للقلب. بالرغم من أن الأطباء فوجئوا ان أبو مازن يعاني من الإرهاق، لذلك أعطوه أقرصاً منومة، وعلى إثرها غفا في المستشفى لساعات".

ونقلت معاريف عن مصادر فلسطينية بأن قيادة فتح تعاني من الارتباك وغير مستعدة لصراع على السلطة، خصوصاً أنه ليس من الواضح إن كان الرئيس عباس ينوي الاعتزال، والمشكلة هنا بأنه لا يوجد نظام متفق عليه لتعيين وريث، وأبو مازن لا يستطيع هذا، والتساؤل حول هوية وريث أبو مازن تضاعف التوتر في قيادة فتح.

وقالت معاريف أن رؤساء التنظيمات الفلسطينية ينتظمون ويتسلحون كل واحد في منطقته وفقدوا الثقة في القيادة برام الله وقيمون إدارة ذاتية خاصة بهم في تلك المناطق.

